

١٢١٠

المحقق في غوامض الشفاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جل من ظهرت على حواشي الاكوان اسرار قدرتها الشاملة ومن بهرت عن غوامض الاعيان آثار حركته الكاملة كل المنطق عن سبيل
 كماله ووقف الفهم دون سرادقات جمالياته لنور النور يا خفيامن فرط الظهور انت نور كل شيء وبك ظهور كل شيء يا فضل علينا انوار
 معرفتك ومبغتنا عن ظلمات الهوى بشروق بيار مجتبك ومن على الكالين من ادلى قربا بك وخصص نبينا بمحاورك بافضل
 صلواتك وبعد فيقول الفقير الى غنورك المحقق محمد بن سعد الدواني الصدوق كثيرا ما اناخ على اخواني وطال اقتراح غلامي ان ابيح
 لهم ما كنت القى عليهم اثناء رباحته شرح التسمية وحواشيه من الزوائد وانظم لهم في عقد التدوين ما كنت انا ولهم من نقاش القراء مد
 كنت اتخلف عنه لما انا فيه من تفرق البال وتشتت الاحوال وان الزمان قد بلغ في خفض الافاضل مداه ورفخ الاراذل منتهاه
 ما انتشر من غيايب الضنن في الافاق ولا يما بلاد فارس وعراق وخصر صامتها موطن بين مسقط وشغل مرأس الى ان لا يبق
 بقوة اقتراحهم في مكان لا اعتدأ عنه وسده قاروا كاحم دون طوارق الاستماع في كل دهب فشرعت فيه واتقيا بالمد سجاد واجيا
 ان يصل من فيضه الاقدس مدوي واشد بحسن تاييده عفتي حتى ارجى فيه من سهام النظر بهدفت الصواب والطيل التفتيل فباينهم
 تصديقه بعارف فصل الخطاب وليعلم ان الناظر فيه لا يطع في الجزليات العرفية اذ هي مع صوم تناميها في الاغلب لا يبلغ صاحبها كمال فلا توجد اليها
 بل احرف عتات العناية الى تحقيق مسائل هي امات المطالب ابطار واقصر على توجيه خصوصيات الكتاب على ما هو الاسلم من الكلف
 بحسب رأيي واشيع الكلام في تحقيق مقاصد الفن في غرضي ومرامى ومنتهاى يجره ذوا لفطرة السليمة واللفظة القوية الذين سلطت
 ابصار بصائرهم عن غشاوة الاسماء وصحت طبا لعم من آفات التحدد المراد وقليل ما هم فان اكثرهم جاهلون ومملون والمديح
 الحق ولو كره البطلون قال المصم ورتبة احوال الترتيب في اللغة جعل كل شيء في مرتبة وهو بحسب الظاهر لا يقتضي الصلة على قائل ان
 يكون ترتيب الاشياء واما ان يولد بعد قول على هذا الاسلوب الخاص قائل ان يقال ترتيب البناء فان البناء يتعدى على الى اسلوبه
 يقال بنى الدار على طريقتين او يقال الترتيب يتعدى على بناء على ان معنى ترتيب الكل جعل اجزاء مرتبة بحيث يقع كل واحد في مرتبة
 وهذه الصورة على انما خلفه فيشع على ان كل المعين الواقع هو عليه قائل فيه قال الشايع الرسالة مرتبة قد يتوهم منه انه اشار الى

في
 في بيان الامور
 كما في بيان
 انما في بيان
 في بيان
 في بيان
 في بيان
 في بيان
 في بيان

بالفلسفة وقد علمت لتفصيل علم ادلم بغيره التفسير في التصورات مع هرارة لقله باحث كل من القسرين فيما قوله اور عليه ان الخلق
 آه مثل السؤال ان الخاتمة شتملة على مواد الاقيسة واجزاء العلوم كما اعترفت به المذكور في وجه المحصر انما يدل على اشتغال على المواد
 فقط فلا يتم التفسير اذ لم يعلم منه وجه ايراد اجزاء العلوم ومحل الجواب ان الغرض من وجه المحصر وجه مناسب لما هو مقصود وبالله
 لا ما يذكر استطراداً وذكر اجزاء العلوم استطرادى فخره مما لا يحل وجه المحصر انما ظاهر كلامه ورتباً به السؤال بالتدافع بين منطوق الاول
 ومفهوم الثاني والجواب بان المقصود محصر ما يجب ان يعلم في المنطق في الابواب لاحصر الابواب الخمسة فيما يجب ان يعلم في المنطق
 فاشتمال الخاتمة على ذكر شئ آخر لا يضرب ولا يخل بغيره ولا يخفى ان سياق الجواب آية عن كل الابواب كيف على هذا يلغى ذكر كون اجزاء
 العلوم استطراداً بل من ان الجواب هو انه ليس الغرض من الابواب الخمسة في المذكورة وبذلك يندفع التدافع فافهم قوله والمروء بالمقدمة
 بهذا لا يقال علم ذلك من قوله لان ما يجب ان يعلم في المنطق اما ان يتوقف عليه الشرح فيه او الاول المقدمة لا نقول اعلم هناك الا
 محل المقدمة عليه ولم يعلم المقصود من لفظ المقدمة كما في بقية الاقسام قوله جعلت جزء قياس او جهة قيل انه اختلفت عباراتهم في تفسير
 بالمعنى الاول فتارة فسروه بالاعم اعني قضية جعلت جزء قياس وتارة بالاخص اي قضية جعلت جزء جهة فان الجهة اخص من القياس
 وهذا ظاهر من كلامه حينئذ لا حاجة الى ان يخص القياس قياساً بما يفيد الظن والجهة بما يفيد اليقين او يجعل قوله او جهة إشارة الى معنى آخر
 كما فسره صرح في حاشية المطالع اننا نطلق على معنيين وهو بما ذكرناه من ان يجعل المعنى الاول من هذا الاعم والاخص حتى يكون اطلاقه
 بالمعنى الاول على قضية جعلت جزء جهة من قبيل اطلاق العام على الخاص فان جميعها تكلفات مستبعدة قوله اعمار المصنوع بربطه لتدبره
 ما هو الواجب قيل لا بد في التصور بربطه من ان يكون متصوراً بوجه يخصه حتى يمكن تحصيله بالرسم وذلك الوجه السابق على الرسم كاف فهو مستغنى
 عنه ونقول الاكتساب بالتعلم ليس فيه الحركة الاولى او حصول المبادئ هناك باقار المعلم فلا احتياج للتعليم الى معرفة بالوجه لانها انما هي
 يمكن طلب مبادئ المناجاة له وليس عليه طلب المبادئ في التعلم قال فالاولى ان يقال فان قلت مثل الترويض الذي في الوجه السابق
 ياتي بهنا ايضاً بان يقال شروع بالصيغة يتوقف على معرفة ذلك الرسم او برسم ما للولى ممنوع والثاني مسلم ولا يتم التفسير بين ما
 ذكره هناك والجواب كالجواب فما وجه الاولوية قلت وجه الاولوية اننا اثبت الاحتياج الى نوع هو المذكور اعني الرسم بخلاف الوجه السابق
 حيث لا يثبت الاحتياج الا الى جنبه اعني للحرفة بوجه ما فافهم قوله فلا بد ان يعلم ان لذلك العلم فائدة ما ولا خفاء في انه لا بد في الفصل
 الاختياري من تصور على الوجه الجزئي فان شبه الكل الى سائر جزئياته سوار فلا يخص به واحد منها ولكن هل يشترط العلم بالغاية على وجه
 الخصوص او يكفي العلم بان لغاية ما فظاهر هذه العبارة مطابق لحاشية المطالع في الكفاية ولكنه قال هنا بجدة ذلك وان يعتقد ان لذلك العلم
 فائدة مخصوصة نترتب عليه وهو التحقيق لان اشتراط تصور الفعل على وجه الجزئية انما هو لينبعث منه الشوق اليه اذ مع تصور على الوجه الكلّي
 لا ينبعث الشوق الى نردونه لا سائر احواله الترتيب بلا مرجع وكذا مع العلم بترتب فائدة ما على الوجه الكلّي لا يترشح شئ مما يؤدي الى فائدة ما على
 سواه وان تصور ذلك الشئ على الوجه الجزئي لانه كما ان ذلك الشئ يؤدي الى تلك الغاية المعلومه فكذلك غيره فانبعث الشوق اليه ترتج
 بلا مرجع وبالجمله ما يمكن توجه الشوق الى شئ بخصوصه لم يعتقد فيه فائدة مختصة به والا لزم الترتيب بلا مرجع قال المحقق في شرح الاشارات
 ان القوة المدركة التي هي المبدأ الاول للافعال الاختيارية هي الخيال والوهم في الحيوان والتمسك في الانسان وتيراى من ذلك

لما علم من علم
 انما هو بيان الخلق
 في كل من
 المقاصد واليقتضيات
 فليكن بيان الترتيب
 مع ما قال في جواب
 ان هذا لا يرد بان
 يتوقف القولين فليكن
 البعض قال في جملته
 جزء قياس ويعلم
 جزء جهة فافهم المطالع
 وقال بوجه قياس
 ووجه ايراد الجواب
 انما هو في معنى
 شئ من الاشكال
 من الطالب
 المبادئ في
 ان تعلم قوله الجواب
 كما يجب ان لا يخل
 الجواب بان
 انما هو في معنى
 انما هو في معنى
 انما هو في معنى
 انما هو في معنى

وبغيات اجزاء تلك فاختارهم ذكر رسم العلم وغايته لانه الذي يمكن ان يذكر تعدد تفصيل المسائل وغاياتها مع تاوي الواجب بذلك قوله
واما الاعتقاد بما هو فائدة آه ظاهر لبارة يدل على ان الاخيرين لا دخل لهما في البسيرة قبل فائدة تمامه آخر وقد صرح في حاشيته المطابع بخلافه
ويمكن التوفيق بحمل كلامه هنا على التفنن وبيان جهة افادة البسيرة في الاخيرين بخلاف قوله ما بعد بحثنا اماره باه في نظره كما مر في
قوله كان طلبه بشا قوله وليسوا ويمكن جعله فائدة اخرى وبجمله اشارة الى التفرع من البسيرة في نظره لانه منزهه والاول انشبه بالعبارة
قوله يجوز ان يكون رسم شيئا آخر دون غايته لا يخفى ان الغرض وجه تقديمه على هذا الرسم الخاص فلا يناسب ذلك ويمكن توجيهه بان
مقصود ان بيان الحاجة متعين ابتداء ويستلزم للرسم والرسم ليس متعين ابتداء ولذلك لا يستلزم تقديم الاول اولى لكونه بمقتضى
الاصل المتعين الرسم والحاصل له فانهم قوله قلت الفائدة في ذلك التبيين انما ان حل على ان السؤال عن فائدتين فائدة تاخير التعريف
عن التقييم فائدة العدول الى تعريف المرافقة مع انه تعريف بالحقيقة فالتمية الاول جواب الاول والثاني الثاني ويجوز عما يتم بحجاب
فلو بدل او بالواو في قوله او التسمية لكان اظهر في المقصود وغير محتاج الى التوجيه مثل الحمل على منع اخلودون الجمع او جعل قوله ذلك
اشارة الى كل واحد من العدول والتاخير وان حمل على ان السؤال عن فائدة هذا الوضع المعين اعني تقديم تقييم العلم وتوسط تعريفه
المرفوف بين القسمين مع انه تعريف بعينه فلما لا فائدة في توسط تعريفه فقلت ينبغي ان لا يكون فائدة في توسط تعريفه مراد منه
فالتمية الاول جواب سوار كان العلم معلوما بهذا التفسير او بوجه آخر والتسمية الثاني جواب على تقدير ان يكون معلوما بذلك
التفسير ورج يظهر وجه اخر من غير تلك فان قلت التبيينان حاصلان على تقدير تاخير تعريف التصور عن القسمين فلا دخل فيه لتوسط
قلت المناسب ان ياد الى تفسير اللفظ اليهم في اول ما يذكر فانهم قوله قلت احوال على ما ذكرت قد يقال ليس احوال على ما ذكره لان
تقديم العلم الى التصور فقط وتصوره حكم يدل على ان معنى التصور امر مشترك بين القسمين فيدل على شموله للتصديق واما المرافقة
فكذلك يحتمل المساواة والاعية بل الاختصية بسبب المفهوم مع المساواة في الصدق وربما يجاب بان لما قسم العلم الى تصور حكمه والى
تصور ليس منه حكم وعلم ان تمام ما يمتد كل قسم انما استاز عن تمام ما يمتد الآخر با حكم وعدمه علم منه ان تمام المشترك بينهما هو التصور ومعلوم
ان العلم تمام مشترك بينهما فيكونان متراوفين ضرورة امتناع اجتماع تامي المشترك ولا يخفى على من له ادنى مسكة ما يلحق عليه ان العلم
بان تمام ما يمتد كل قسم انما استاز عن الآخر با حكم وعدمه ممنوع ولو سلم فالعلم بان التصور تمام المشترك بينهما ممنوع لكونه شيئا اخر اخص
منه ولو سلم فالعلم بان العلم تمام المشترك ممنوع ولعمري انه عجيب من اوسط الطلاب فضلا عن فاضل بل الحق ما ياتيكم وهو حق
الحق ويهدي السيل اعلم ان التقييم ضم التحص الى المشترك فالمقسم هو المشترك المفهوم الى التحص والقسم هو المشترك المتيقن
بالتحص ورج نقول التقييم يدل على الترادف اذ لو كان متساويين او اعم واخص لتاير اقليم بين التحص مضمونا الى العلم فيستقيم العلم
بلا اقسام والقسمان بلا مقسم فان قلت لم لا يجوز ان يكون المراد بالتصور ههنا هو العلم وان كان مساويا لمرادنا فتبيرا باحد المتساويين
عن الاخر بملازمة التلازم فلا يلزم الترادف لقيام هذا الاحتمال قلت ذلك في غاية البعد ولا يضر بمقصودنا اذ ليس المراد ان يدل دلالة
قطعية لا يتطرق اليها احتمال بل الظنية على ما هو شأن دلالة الالفاظ فان التعريف ايضا لا يدل دلالة قطعية قوله ولهذا التسمية فائدة
ستظهر عن قريب في اجواب عن الاعتراض على التقييم المشهور من العجائب ما قيل في جوده استعمال اللفظ المشترك في التعريف بل انه

ليس بحجب قوله تاثير ادراك مفهوم الكاتب التحقيق ذلك يتدعى تهيه مقدمة وهي ان الحكم في القضية الكلية الموجبة انما هو
 باتحاد الموضوع بالمول و هذا ان كان مستلزما لاتحاد المحمول بالموضوع ايضا لكنه مغاير له بحسب المفهوم فالموضوع هو ما حكم باتحاده بالمر
 آخر وذلك الامر هو المحمول سواء قدم او اخر في شك الى ذلك ملاحظة قوله زيد قائم وقائم زيد فان الموضوع في كلتا الصورتين هو
 زيد لانك حكمت فيما باتحاد زيد بالقائم ولما ردت ان تجعل العالم موضوعا قلت قائم زيدا است و زيدا است قائم فالفرق بين الموضوع
 والمحمل ليس بحجب التقديم والتأخير في الملاحظة بل باده وضع حكم بوجوده شيئا آخر اى اتحادهم مع نعم لو كان الحكم في الكلية بالاتحاد بين
 الموضوع والمحمل عن غير تعيين ^{فانما كان الموضوع} والاتحاد مع لم يتصور الفرق بينهما الا بالتقدم والتأخر ولو كان لك لم يكن بين التثنية وعكسها فرق
 بحسب المعنى كما ان المنفصلة النافية لما كان متناها المعادة بين الجزئين لم يعتبر ما عكس اذ لا فرق بينهما وبين عكسها الا بحسب وضع
 الطرفين وترتيبها فافهم قوله ولك من ظن وقوع النسبة وتوهم عدم وقوعها هنا بحث وهو ان الغرض هو بيان مغايرة ادراك
 النسبة الكلية للحكم المطبق على انه ادراك زائد على الحكم الالهي في الالجاب والسلب في الصورة الوهم لان ذلك عليه بل تنزل
 على مغايرة كل من الحكمين بخصوصه ولا يلزم منه مغايرة الحكم المط وذلك امر ظاهر لا يذهب الوهم الى خلافه لقصور ان الالجاب
 يختلف عن ادراك النسبة في صورة السلب والسلب في صورة الالجاب فلما حابه الى البيان وعلى التنزل فلا وجه لتخصيص بيان
 بصورة الوهم فيحصل الكلام ان الغرض التنبيه على ان هنا ادراكا آخر متوسطا بين ادراك الطرفين والادراك المسمى بالحكم وذلك
 انما يظهر غاية الظهور في صورة الشك والوهم لان النفس قد ادرك فيها امر مغاير للطرفين ضرورة انه بعد ادراك الطرفين ليس
 شاكا ولا متوهميا لم يحصل له ذلك الادراك الثالث ^{اي ادراك يخرج النسبة لودقة ما} في هذا الحال تجوز كلا طرفي الحكم اما مع ترجيح احدى طرفيها فظهر ان هنا
 ادراك امر اخر هو مورد الحكم دون صورة الجزم او ليس هناك تجوز الطرفين فلا يظهر فيها الادراك المتوسط ظهورا تاما فاما يقال
 ليس بعد تصور الطرفين الا الادراك البسيط المسمى بالحكم لا يقال الحكم ادراك ووقع النسبة اولادوقعا فيوقف على ادراك
 النسبة لان هذا التفسير متوقف على ثبوت المغايرة ثم ان هذا التنبيه فلا يرد انه لا يلزم من ثبوت النسبة في الصورتين ثبوت النسبة في الجميع واعلم ان
 اثبات هذا الادراك في التصديق من اخرامات المتأخرين واما القدامى فليس عندهم بعد تصور الطرفين الادراك النسبة التامة
 الخيرية على وجه الاذعان وفي صورة الشك لم يدرك تلك النسبة بهذا الوجه بل تصورت فيما هو متصور في صورة الشك بوجه من
 في التصديق فالفرق بين التصور والتصديق بحسب النوع كما يشهد به الوجدان والتصور امر لا يجري فيه تعلق بكل شيء واما التصديق
 فلا يتعلق الا بالنسبة التامة الخيرية ومن هذا يعلم ان ما ذكره في تعريف التصديق من انه ادراك ووقع النسبة اولادوقعا غير شديدا ولا
 هو ان يقال هو الاذعان بوقوع النسبة اولادوقعا قاطل واستقم فانه ونظائره من خواص هذا التعليل يشهد به من تعمق في مطالعة
 العوصات من ادلى التحقيق قوله توهموا ان الحكم فعل من افعال النفس اه لا يقال فكيف يصفونه بالبدهية والكسب والافعال
 ليقصف بها لان عدم اتصاف الافعال بها مطلقا مع عدم تعلقها بالذات من ان يصح احد على ان بعض الافعال النفسانية كبسي لكونه متوقفا
 بترتيب المعلومات متوقفا عليه وبعضها لا يبى لعدم توقفه عليه قوله بار على ان الالفاظ التي يعبر بها عن الحكم الخيرية لا يخلو
 عن بعدا لو كان مغايرا لوهم كون تلك الالفاظ بحسب ما فيها الاصطلاحية متعددة فالعلم والتصور ايضا لك مع انهم لم يتوهموا انه

ع
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

المتوسط

فعل ومثل ذلك بعيد عن الخطأ فضلاً عن الفضل ولو كان منشأ التوهم كونها بحسب معانيها اللغوية والله على ما هم من مقوله الفعل
 فذلك بعد اذ بناه الاحكام على المعاني اللغوية مع الانحياز من المعاني الاصطلاحية بعيد جداً عن العلم والنظام منشأ التوهم جهلوا في
 التصديق اثر اثاراً على اثر التصور هو الميثان النفس واعتزافاً فحبوا ان ذلك الامر الزائد هو فعل صادر عن النفس حتى يكون التصور
 الساذج المتعلق بالنسبة ظاهراً عن هذا الفعل وهذا الفعل امر زائد منضم اليه وتحقيق ان ليس هناك الادراك خصوص يستتبع آثاراً
 مخصوصة بخصوص ماية وليس للنفس هنا فعل بل قبول كيف لا ولا الآثار المذكورة من حيث الانقياد والقبول لا ترجع الى فعل اصلاً
 كما يشهد به الوجدان الصحيح قوله ان يكون ادراكاً لان النسبة واقعة الخ الاولى ان يقال اما اذا كان لان النسبة واقعة الخ كما سبق
 التنبيه عليه قوله واذا اردت تقسيمه على مذاهب قد يورد عليه ان الامام جعل الحكم فعلاً فلا يصح هذا التقسيم على مذهبه ويجاب بان الماداة
 على مذاهب الامام في تركيب التصديق من الاربعة لا في تمام مذهبه قوله وان كان عبارة عن المجموع المركب لا يخفى ان من ذهب الى
 ان الحكم فعل لا يمكنه تقسيم العلم الى التصور والتصديق بل انما يكون تقسيم العلم الى التصور والمقارن للحكم والغير المقارن له ومن ذهب مع
 ذلك الى مذهب الامام في تركيب التصور لا بد ان يفعل كما فعله المصنف من تقسيمه الى التصورين وجعل التصديق عبارة عن مجموع
 القسم الثاني مع الحكم فانظر ان المصنف تبع الامام في تركيب التصديق وكون الحكم فعلاً واما ماداه المحتش من بطلان عدم كون التصديق
 قسماً من العلم بل مركباً من احد قسميه مع امر آخر مقارن له فمنع عندهم بل هو صريح فيهم فيظهر انطباق كلام المصنف على مذهب الامام واما
 النقض بالصورتين فيمكن دفعه بان مراده مجموع التصورات المعروفة للحكم ابتداءً وتوسطاً مع الحكم او جميع التصورات الحاصلة مع
 الحكم او بان مراده بالقسم الثاني جميع التصورات التي يعاجبها الحكم وبما لم يجمع مجموع القسم الثاني والحكم وهذا وان كان فيه تكلف
 لكنه لا يعدل البعد قوله قيل تيج على كلام المصنف ظاهراً عبارة المصنف ان التصور فقط هو المقيّد بعدم الحكم كيف لا وقد اعترف
 بان لو حمل على المعنى الاول لزم ان يكون فقط لغواً واذا اريد المقيّد لم تيج السؤال المتوجّه على تقسيم القوم اذ يدبره على انه يلزم عدم اعتبار التصور
 في التصديق مع انه ينبغي ان الاعتبارية هو التصور فقط وهذا السؤال غير ما تيج على عبارة القوم كما لا يخفى فانه لا يندفع بالاجاب
 المذكور بل على الجواب المذكور فالادلى ان يحمل الجواب على دفع الاعتراض عن التقسيم المشهور وحاصل كلامه ان هذا الاعتراض لا تيج
 على تقسيم المصنف وتيج على تقسيم القوم وان امكن دفعه بهذا الجواب فلذلك عدل المصنف عن التقسيم المشهور قوله ولزم ايضا
 ان يكون قوله فقط لغواً فيه مناقشة لانه يكون لبيان اللطاف ودفع توهم راءة شره منه كما في قولنا الايمان سر حيث هو و
 الماهية لا بشرط شيء فانه ليس بشيء منها لغواً لا فائدة في ذلك التوهم والجواب ان التقسيم لا ينافي في مقام التقسيم الى المطلق
 فلا حاجة في ذلك المقام الى دفع ذلك التوهم ولذلك لم يتعارف في ذلك التوهم بيان اللطاف في ذكر الاقسام قوله انما يظهر
 في كلامه قبل لا فرق بين الظاهرين من حيث ان احد المعنيين في كل منهما معلوم من اللفظ من الشارح بل كلام المصنف ظاهر
 في الاشتراك لان اطلاق التصور على المعنى الاخص اشتهر والادلى ان يقال في ربه الانسيب ان الله جل لا يشترك في دفعه عن تقسيم
 المصنف بل يتم دفعه عنه بان اللازم عدم اعتبار التصور فقط في التصديق لا التصور المطلق سواء كان لفظ التصور مشتركاً ولا ولا آخر كلام
 المحتش في ذلك حيث قال وبهذا الاشتراك يندفع الاعتراضان قوله لان الحكم لم يعر من هذا شعر بان معنى عدم الحكم عدم

ل
 في مجموع الادلة
 منه

وان كان فائدة له لانا نقول ما ذكرتم من انه يعتبر في العلة الخائية كونها معلوم الترتيب حتى اذا لا يتصور انما كانت النفس بمجر والشك
 لتساوي طرفيه فلا يخرج احد بها بالبا عيشه والعلة الخائية في المثال المذكور والاشبهه في الحقيقة هو امر معلوم الترتيب كما ذكرتم
 وان قيل في العرف ان هذا السعي لاجل الماء مثلا لكن لو اعتبر في الفكر كون التاوي علة غائية بهذا الوجه لزم ان يخرج مثل هذه
 الصورة عن الفكر مع انه لا سبيل الى ادراج في شيء من اقسام البديهي هذا خلف فلا بد ان يرد ما ذكرتم في تعريف الفكر كون التاوي
 علة غائية له بحسب العرف ليشتمل مثل هذه الصورة وحتم ما ذكرتم ونحن نقول الترتيب فعل اختياري يتوقف على التصديق بترتيب
 فائدة ما عليه فلو كان جميع التسديقات نظرا يلزم الدور والتسلسل لا يقال التحيل كاف في ترتيب الخاتمة ولذلك قيل الناس
 في باب الاقدام والاحكام اطوع للتحيل منهم للتصديق لانا نقول المراد بالتصديق هنا ما يشتمل التحيل ولذلك جعل الشرع احد الصناعات
 النفس التي هي من اقسام الموصل الى التصديق ^{تعلق} فقال قال الدور وتوقف الشيء على ما يتوقف عليه اما بمرتبة قوله بمرتبة متعلق بقوله
 يتوقف والمراد من التوقف الاول ايضا التوقف بمرتبة لانه المتبادر عند الاطلاق فيكون معنى الدور هو توقف الشيء بمرتبة على ما يتوقف
 عليه اما بمرتبة او بمراتب فيكون الدور المصحح توقف الشيء بمرتبة على ما يتوقف عليه بمرتبة والمضمر توقف الشيء بمرتبة على ما يتوقف عليه بمراتب لانه
 توقف ا على ب وب على ج وح على ا فان اعتبرنا توقف ا على ب بمرتبة وتوقف ب على ا بمرتبة كان ذلك المضمر انا على ا التعريف لان توقف
 الشيء اعني بمرتبة على ما يتوقف عليه بمرتين اعني ب واما اذا اعتبرنا توقف ا على ج بمراتب وتوقف ج على ا بمرتبة لم يخل
 في تعريف الدور المضمر لانه توقف الشيء بمراتب على ما يتوقف عليه بمرتبة فلا يكون تعريف الدور المضمر جامعا ويلزم الواسطة بين
 الدور المضمر والمصحح لانا نقول ليس بين ا و ج واسطة واحدة من التوقف يصدق عليها باعتبار امر انها توقف بمرتبة على ما
 يتوقف عليه بمراتب باعتبار اخر انها توقف بمراتب على ما يتوقف عليه بمرتبة فليس هناك فردان من الدور المضمر بل فرد واحد
 هو داخل في التعريف فانهم قد جعل من باب تنازع العالمين على معمول واحد وفيه ان يصح المعنى توقف الشيء بمرتبة على ما يتوقف عليه بمرتبة واما
 بمراتب على ما يتوقف عليه بمراتب فيخرج التوقف بمرتبة على ما يتوقف عليه بمراتب وبالعكس لعدم دخولها في شيء من شقي الترتيب فلو كان في الشيء الاول كلاما
 بمرتبة وفي الشيء الثاني بمرتين فاحسن تدبره فاجواب ما ذكرناه لذلك قوله التي تقع فيها الحركات الفكرية انما هو صرح القوم بان
 الفكر حركة النفس في المقولات من قبيل الحركات في الكيفيات النفسانية وفيه بحث او لا يوجد في الحركة لاكون الشيء بحيث
 يتعرض فيه في كل آن فرد من المقولة التي فيه الحركة لا يكون ذلك الفرد في الآن السابق ولا في الآن اللاحق والآن انما
 تمكن فرضها في الزمان غير واقعة عند عدمهم وكذلك الافراد المفروضة غير واقعة ومعلوم انه ليس في صورة الفكر الا علوم محصورة
 لا يما في الرجوع من البهادي الى المطالب فانه ليس هناك الا العلم بالجنس والفصل مثلا او الصغرى والكبرى فلا يتصور كون
 النفس في كل آن متصفا بفرد من العلوم لا يكون قبله ولا بعده لا يقال النفس او لا خطت بالجنس مثلا والتفت اليها فانما ينتقل
 منها الى الفصل مثلا بالتدريج فانه يضعف التواء الى الجنس تدريجا ويقوى التواء الى الفصل بالتدريج لانا نقول قد صرحوا بالاتفات
 ان فعل من افعال النفس قد صرحوا بان الحركة لا تقع في مقولة الكم والكيف والدين والوضع فلا يكون في الاتفات وليس
 بسلم فلا يصح ما ذكره من ان الفكر حركة كيفية تدرك ولو قيل بان اختلاف مراتب الاتفات يستلزم اختلاف التصور في الشدة والضعف

مع
 بمرتبة
 بمراتب
 بمرتبة
 بمراتب
 بمرتبة
 بمراتب

فلنفس في كل مرتبة من مراتب الالفاظ صورة في مرتبة من الشدة والضعف مخالفة في الشدة والضعف
 الصورة السابقة واللاحقة فيكون بها حركة في الصورة لم يتعد قوله بجملة في القوة هذا التفسير ليس بصحيح لان التحقيق ان العلم الاجمالي
 علم لفعل كما بين في موضعه فان العلم باجزاء المعرفة جامع للعلم بجزء المعرفة لم يقبل جامع للعلم بالمعرفة لانه حين العلم بالمعرفة
 عنده واراها لا جزاء كل جزاء جزاء لا جميع الاجزاء فانه حين الكل قال هذا الدليل بين على حدوث انفس اقول على تقدير نظرية العقل
 لا يمكن اكتساب شيء من الاشياء اذ لو لم يحصل شيء من الاشياء بالوجه اما الملازمة الثانية فظاهرة
 انما هو بوجه شيء فلو كان شيء فاذ لم يحصل كنه لم يحصل وجه ما دام الملازمة الاولى فلان حصول شيء بكنهه مسبوق بحصوله بوجهه والشيء
 ما لم يعلم ولا بوجه لم يكن اكتسابه وحصوله بوجه على تقدير نظرية الاول موقوف على صرف الزمان من الازل الى حين في اكتسابه وانما
 يتصور الشروع في كسب من ذلك احد من الزمان وذلك زمان متناه فلا يمكن اكتساب كنهه فيه وتفصيله انما اذا فرضنا ان كنهه
 مثلا حصل للنفس من الاول الى الآن مثلا فنقول هذا محال لان اكتساب كنهه انما يتصور بعد معرفة بوجهه ما وبادية النظر المتناهيية نظرية
 على ذلك التقدير فحصول ذلك الوجه موقوف على صرف الزمان من الازل الى حين في اكتسابه ثم من ذلك احد من الزمان
 لا يمكن اكتساب كنهه لانه زمان متناه من جانب المبدأ فلا يمكن حصول كنهه وقد فرضناه حاصلا ههنا وهذا يجري في كل كنه غير من
 حصوله فلا يمكن حصول شيء بكنهه واذا لم يحصل شيء من الاشياء بكنهه لم يحصل شيء من الاشياء بوجهه لان كل وجه شيء كنه شيء كما سبق
 فتأمل قوله ولما كانت التصورات والتصديقات الخ قد يناقش بان ان اريد ان التصورات والتصديقات امور موجودة في الخارج
 فهو ممنوع كيف لا والتحقيق عندهم ان العلم هو الماهية الموجودة في الذهن وان اريد انها موجودة في الذهن فخرجه بالمعدوم
 ايضا كذلك وانت خير بان الظاهر من الكلام على ما هو المشهور فيا بين القوم من هذا العلوم من الكيفيات المتناهيية الموجودة في
 الخارج والما يتحقق المحال فهو موكول الى موضعه على انه يمكن ان يقال المراد من كونها موجودة وجودها في الذهن فان البديهة
 والنظر من العوارض الذهنية فيكفي في الاتصاف باحدنا الوجود الذهني وزيد المعدوم وان كان موجودا في الذهن لا يصف بالكتابة
 وعدما فانما من العوارض الخارجية والاتصاف بما يتدعى الوجود الخارجي قوله فان النظرى بجنى اللابدسي انت تعلم ان حتى النظرى
 ما يحتاج الى نظر البديهي ما لا يحتاج الى النظر كان ينبغي ان يقول فان البديهي بجنى اللانظري لكنه تسامح في العبارة لتلازمها قوله
 بخلاف التصورات يعني ان بيان اكتسابها يحتاج الى انظار دقيقة لا يناسب شأن المبتدى ولا بد من ضم ما ذكرناه حتى يتم التعريب
 كما راكتفى عنه باذكرة من جريان شبهه وذباب الامام الى خلافة فان ذلك يشعرا بقتضاه الى البحث المشع ظاهرا قوله والمادة انما
 يكون الاجسام صرح في حاشيته على التجريد بان العلة المادية والصورة لا يختصان بالاجسام ووجه التوفيق ان المادة والصورة مختصان بالعلم المادية والصورة
 اذ المراد بها جزاء يكون معه العلول بالقوة وجزاء يكون معه العلول بالفعل فمعنى كلامه ان ههنا اطلاق الصورة على تلك البياة كما وقع
 مرعا في عبارة الشارح واطلاق المادة على الامور المعلومة كما يستفاد من عبارة لان البياة اذا كانت صورة يكون الامور المعلومة مادة
 على سبيل النسبة لاطلاق العلة المادية والصورة عليها كذلك وبما ذكرنا يندفع المناقاة بين ما ذكره ههنا وبين ما ذكره اول من ان كل
 مركب صادر عن فاعل فتمار لا بد له من علة مادية وصورية فانه شأنه لغرض المركب الصانع عن المختار + + .

ولما كان المراد منه ما يتجدد بالصدق لا يكون الاضافة فيلزم قوله تقدم بالطبع فان قلت انه لا يلزم من تقدم التصديق في نفسه
تقدم باحثه والمقصود بيان وجه تقديم باحث التصديق على باحث التصديق لانفس التصديق فلا يتم الدليل قلت الامم كذلك لكن منش
التصور لا يكون الا باحث شيء مقدم على التصديق فينبغي ان يذكر احوال المتقدم مقدما الى هذا اشار المحقق حيث قال كان الاولى قوله
والاثر او اثر التصديق عنده على اربعة يعني ان كان مراد الامام في تلك العبارة الاتباع والانسداد تكون ابرار التصديق
زائدة عنده على اربعة اعني تصور المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة المحكية والحكم وتصوره لان عدم خروج الحكم من التصديق سلم عنه
الكل ولزم دخول تصوره ايضا على هذا التقدير هو مترك الاجماع فيجب ان يراد بلفظ الحكم في عبارة المنفصل النسبة المحكية فان قلت
يمكن ان يكون اضافة التصديق الى الحكم بمعنى التصور الذي هو الحكم قلت هذا في مذهب الامام لانه ذهب الى ان الاتباع فعل لا
ادراك فلا يكون الحكم عنده تصور او ادراكا فلا محالة يكون تصور الحكم غير الحكم ويزيد الاثر على اربعة قوله لا يتخصص به لانه النسبة
يعني ان فهم المعنى بواسطة علم الوضع لا يكون الا في المطابقة فيلزم من خروج دلالة التضمن والالتزام فلا يجب في الدلالة الوضعية
الا العلم بوضعه اعم من ان يكون له اولي يكون المدلول جزئيا ولا زواله فيمثل الدلالة الثالث كلها قوله يريد ان لفظ الامكان
اعلم انه كان ينقص تعريف المطابقة بالتضمني بالامكان العام فان لفظ الامكان موضوع للامكان الخاص والعام ايضا فاذا اطلق
ويراد به الامكان الخاص يكون الامكان العام جزئيا فيكون الدلالة عليه دلالة تضمنية ويصدق عليها انها مطابقة ايضا لكون الامكان
اعام مما وضع لفظ الامكان ايضا قال الشارح في بيان الانتقاض انه اذا اطلق لفظ الامكان واريد به الامكان الخاص كان
والله عليه مطابقة وعلى الامكان العام تضامنا فاعترض عليه بان قوله وعلى الاكان العام تضامنا مشعر بان ليس دلالة لفظ الامكان
على الامكان العام في هذا الوقت مطابقة مع انها موجودة حينئذ ايضا فاجاب المحقق بان مراد الشارح ان دلالة لفظ الامكان على
الامكان العام في هذا الوقت وان كانت مطابقة ايضا لنتها في ضمن الامكان الخاص تضمنية واليه اشار بقوله ولاننا في
قوله بهذا الدليل ايضا يعرف ان الالتزام لا يستلزم التضمن لانه كما ان المطابقة لا تستلزم التضمن
ان يكون المعنى الموضوع له بسيطا كذلك لا تستلزم الدلالة الاترية تضامنا لحوال ان يكون المعنى البسيط لازما ذهني فيحقق الالتزام
بدون التضمن وهذا اعتدال لعدم التعرض لادبانه قد ظهر من وجه عدم استلزام المطابقة التضمن ووجه الظهور قوله المعنى البسيط بصيغة النكرة
الموصوفة فالمعنى البسيط اعم من ان يكون لازما ذهني او لا فاذا كان له لازم ذهني فيحقق الالتزام بدون التضمن بلا خلاف قوله
لكن يتخرج الخ يعني انه لا يرد المنع بالتابع الاعم حين قيد الحكم به بالحيثية المذكورة لكن يريد حينئذ ان المقصود عدم وجود
التضمن والالتزام بدون المطابقة مطلقا واللازم من هذا ان لا يوجد بدونها من حيث انها تابعان لا مطلقا وهو خلاف المقصود
فان قلت ان هذا التقدير على نحو احد ان يكون الحيثية قيدا للمحكوم به والثاني ان يكون قيدا لانتسابه فالاول يوجب تقييد
النتيجة وهو خلاف المقصود لكن الثاني يقول الى الشروطة او العرفية العامين ويكون المعنى كل تابع ما واهم تابعا له ويدر دون
المتبع والمصغرى يعني انها تابعان دائمة والدائمة اذا كبرت مع احدى العامين نتج دائمة كما هو مشروح في بباحث المتوهم
فيكون النتيجة التضمن والالتزام لا يوجدان بدون المتبع اى المطابقة والمأمور عين المطلوبه فانه ليس بتصديق عنده هو التضمن

اي دلالة الاتباع
والانسداد فيكون
بعبارة اخرى في
هذا يكون جازا
التصديق زائدة على
او بعد عنه لا يلزم
منه اي مطابقة اذا
ايدى معنى الامكان العام
من حيث من ادخله
واللفظ الامكان
والمعنى في قوله
تضمنية لا شارة فيها
بجواب محقق

وجودها بما ظاهرها في المعاني وفي الافراد انتظامها باعتبار الجمع ايضا وليس شرط في التركيب وجودها باعتبار وجودها في الافراد انتظامها باعتبار
 الجمع وتبين الاخير ان ساقطان عن المحاط وباطلان بالكيفية لا تخاير جبان الواسطة بين الافراد والتركيب وهو خلاف الاتباع
 ولذا لم يذكرهما المحقق وقال الاول مستبعدا لا يستلزمه دخول اكثر الالفاظ المركبة في المفردة لان التركيب على الاول انما يكون اذا
 يدل جزر اللفظ على جزر جميع المعاني الثلاثة فاذا انتفت هذه الدلالة باعتبار بعضها يكون اللفظ مفردا وان وجدته باعتبار بعضها
 فلذلك لم يتعرض الشارح له فبقى الاحتمال الثاني الذي نفرض له وتبين ان الثاني اي اعتبار الدلالة المذكورة في التركيب باعتبار
 اي معنى كان وفي الافراد عددها باعتبار اي معنى كان يستلزم كون اللفظ الواحد مفردا ومركبا معا نظرا الى الداليتين اي المطابقة
 والنفس مثلا ثم اعترض عليه بانه لا محذور فيه لان هذا انما يلزم باعتبار الداليتين لا بدلالة واحدة **قوله** بل هذا اولي آه يعني اعتبار
 الافراد والتركيب معا في لفظ واحد باعتبار الداليتين اولي من اعتبارهما فيه معا باعتبار دلالة واحدة كما في لفظ عبادة علمان
 الافراد والتركيب متحققان فيه باعتبار دلالة واحدة اي المطابقة. لكن هذا في حالتين وباعتبار وضعين مختلفين كما قال صاحب
 الاعتذار فلذلك يجوز هذا ولم يجز ذلك لان ذلك الاجتماع في حالة واحدة وبسبب وضع واحد فيلتبس الاقسام بزيادة التباين
 بحيث يعنى الى التميز في اجزاء احكام الافراد والتركيب عليه فان ذلك الاجتماع في استعمال واحد ووقت واحد **قوله**
 يشكل هذا بمثل الضائر المتصلة يعني ان تعريف الاداة بالمصلح لان تخير واحد فيقتضى مثل الضائر المرفوعة المتصلة كالالت
 في ضربا لكونها فاعلة والفعل مخبر عنه لا تخبر به واما الضائر النصوية والمجروزة فلكونها فضلا لا تصلح لذلك ايضا. فان قلت المراد
 عدم صفة الاخبار به باعتبار المعنى ومعنى الضائر مستقل صالح للاخبار به دون معنى الاداة فافترقا قلت هذا على تقدير ان يكون عدم
 صلاحية الاخبار بصفة اللفظ باعتبار دلالة على المعنى والفاظ الضائر المذكورة لا تصلح لذلك قطعا. وانما زاد لفظ التمثل لان هذا الاشكال
 ليس مختصا بالضائر فقط بل هو جار في الاسماء اللازمة الظرفية ايضا فانها تقع فضليات والتخيرة عمدة في الكلام **قوله** وليست لفظة
 في مرادفة للظرفية. وضع دخل تقديره انما قيل في توجيه اسمية الضائر ان الالف في ضربا بمعنى ما وهو صالح لان تخيره فصلاحيته
 الاخبار اعم من ان يكون بنفسها او بمبرادفها. كذلك لفظة في مرادفة للظرفية وفيها صلاحية الاخبار موجودة فيلزم ان يكون كلمة في
 اسما لاداة. وحال الدفع ان لفظة في ليست مرادفة لمطلق الظرفية بل هي مرادفة لظرفية مخصوصة معينة بين الطرفين الخاص
 والمطلوب الخاص كقيام زيد في الدار في غير مستقلة لاحتياجها في العقل الى الطرفين المخصوصين فلا تصلح للاخبار لا بنفسها
 ولا بمبرادفها فلا تكون اسما على تقدير العموم ايضا **قوله** لم يرد بذلك ان يجوز وحده وال على تلك اللازمة التخيرة بذلك وضع
 اعترض برده على قول الشارح بل بحسب جوهره ومادة كالزمان هو تقديره انما لا نسلم ان جوهر لفظ زمان يدل على الزمان فانه لكان
 كذلك لدل تقايب لفظ زمان كما زان وزامن ونازم وغيره على الزمان ايضا وليس كذلك فبطل بيان الفرق بين الكلمة
 وبعض الاسماء التي تدل على الزمان بان الدلالة على الزمان في الكلمة هيتهاد في هذه الاسماء بجواهرها ومادتها وحاصل
 الدفع ان الشارح لم يرد ان جوهر تلك الاسماء وحده وال على الزمان بل المراد ان بجواهرها ايضا خلا في الدلالة على الزمان
 بخلاف الكلمة فان هيتهاد مستقلة بالدلالة على الزمان ولا دخل لجواهرها في الدلالة على هذا قرينة المقابلة فانه يعلم بان

اي على تقدير
 ان صلاحية الاخبار
 اعم من ان يكون
 بجواهرها او بمبرادفها

في تلك الاسماء الدالة على الزمان مدخلا بجاهزا ايضا قوله فانما تصح في لغة العرب يعني ان كلياته قضية كلما اتحد الصيغة في الكلمة
 اتحد الزمان المفهومة من كون الهيئة مستقلة بالدلالة على الزمان انما هي في لغة العرب دون لغة العجم لا تتقاضها في قولك
 آتوا آتوا ثم قال واجب بان هذا من الاحوال المختصة بلغة العرب التي دونت بها هذه الصيغة لزيادة اعتبارها واثار الحمشي
 الى ضعف هذا الجواب حيث ان بصيغة الجحول ووجهه ان قواعد الفن عامة لا تخص لغة دون لغة على انه ليس يجاز في لغة
 العرب ايضا لان الكليات المذكورة تدل على تبدل الزمان عند تبدل الصيغة مع انه ليس كذلك فان صيغة لم يفعل بمعنى
 لم يفعل وان قلت ان لم يفعل ليس بكلمة بل هو مركب من الاداة والكلمة كما اجاب به بعض الاكابر ايضا قلت هذا واجب ان
 لا يكون كلمة انتهى اعني لفظ لا تفعل كلمة بل مركب من الاداة والكلمة مع انها تعد بالاتفاق كلمة انتهى ومع قطع النظر عن هذا الاتفاق
 نقول ان الهيئة العارضة للكلمة ليست الا ما هي له باعتبار الحركات والسكنات وترتيب الالفاظ فكون صيغة لم يفعل ليس الا
 باداة النفي اي حرف لم فالهيئة الحاصلة له لا تكون الا مجموعها ايضا ان دلالة اليبات المذكورة على الازمنة في الكلمات ليست
 الا باوضاعها النوعية والوضع النوعي بصيغة لم يفعل ليس الا مجموعها فان قلت اتحاد الصيغة موجب لاتحاد الزمان دون العكس
 قلت هذا في القول المذكور سابقا من ان هيئة الكلمة مستقلة في الدلالة على الزمان فاتحادها مع الازمنة لا يتبادر الى ذهنه لعدم العلة
 عدم العلول على انه لا يتم هذا ايضا فان صيغة المضارع تدل على زمان محال والاستقبال مع اتحاد الصيغة لان استقرارها وتما
 في وقت واحد لا يجب انتفاء الدلالة عليها قوله وباجزاء كل ما لا يصلح معناه حقيقة الخيرية ان عدم الصلاحية للاخبار المعبر في الاداة
 انما هو باعتبار معناه حقيقة لا تأويله واما تأويل المعنى الاسمي في تصلح للاخبار بها او عنها كما يقال النظرية المخصوصة معنى في او معنى في
 نظرية مخصوصة قوله لان اقسام اللفظ الى الجزئي والكلّي الخ وديل يجعل هذه القسم مخصوصة بالاسم حاصل الدليل ان اتصاف
 اللفظ بالكليات والجزئية انما هو بحسب اتصاف معناه بما ومعنى الاسم مستقل دون معنى اخوة اي الكلمة والاداة فان معنى من مثلا هو بهذا
 مخصوص على وجه يكون له للملاحظة حال طرفيه مثل السير والبصرة فلا يكون معني به ومقصودا بالذات في قولك سرت من
 البصرة فلا يكون مستقلا وكذا حال الكلمة فان ضرب زيد مثلا يدل على حدث مخصوص ونسبة مخصوصة بين فاعله لمخوفه على
 وجه المراتبة فلا يكون معناه مستقلا ايضا فان قلت الاسماء المشتقة كضارب ومضروب تدل على حدث مخصوص والنسبة المخصوصة كما في زيد
 ضارب فلا يكون معناه مستقلا ايضا مع انه اسم قلت بينهما فرق خفي وهو ان النسبة في المشتقات انما هي الى ذات بهيمة داخلية في مفهومها فيكون
 المجموع مستقلا بالمفهومية فيصالح لان يحكم عليه وبخلاف ضرب مثلا فان النسبة في الكلمات الى ذوات مشخصة خارجة عنها كما تقرر في موضع من
 ان النسبة الحكمية في الكلمات هي التي لا تحصل فيها وخارجا لا يذكر افعال المميز فانما مرادنا للملاحظة حال الحدث باقياس اي الفاعل المخصوص فقال قوله
 واعلم ان الجزئي يقابل الكلمة الغرض منه دفع دخل وهو ان اقسام القسم الاول مجمعة مع اقسام القسم الثانية فان المشترك قد يكون كليا بحسب كلاسيتها
 كالعين وقد يكون جزئيا بحسبها كزيد علما لشخصين فالكلّي والجزئي غير متحصان بما يكون معناه واحدا وحاصل الدفع ان اقسام القسم الاولى بتبانية بالذات
 وكذا اقسام القسم الثانية واما اقسام القسم الاولى مع اقسام القسم الثانية فهي متمايزة بالاعتبار وتقسيم الكلّي والجزئي وان لم يخص بما يكون معناه واحدا
 لكن يمكن هذا التقسيم فيما يكون معناه واحدا لا التقسيم الثاني فلذلك اخذ فيه ما يكون معناه واحدا لا على سبيل الاختصاص فاعتبار قيدية هيئية في قوله

هذا جواب سؤال
 هو ان المراد يكون
 فيكون هو المراد
 المراد غير الدليل
 اللفظ المشترك
 على سائر وان
 بعضها بقرينة
 من غير ما لا بد
 من اعتبار السائر
 معني

دون العكس فاجزئى يكون محكوما عليه لان المحكوم عليه يكون أصلا لا محكوما به وفي صورة العكس يلزم ان يكون الاستزاع
 منشأ لا ستراع منشأ وهو باطل واوروه بعضهم على قول استناع حل الجزئى بصحة قولنا بعض الانسان زيد وقال لمانع من حل الجزئى
 على الكلى لان التعارض الذى بين الاتحاد الخارجى كاف في صحة الكل وهو موجود ههنا فاجاب بعضهم بان هذا الكل بمعنى زيد بعض
 الانسان لكن هذا اودع بعض لا يطلع مادة الاشكال والحق في الجواب ان المحكوم عليه في هذا القول ليس امر اكليا بان يراد
 من بعض الانسان اعم من زيد وعمرو ويكره الا لا يكون الكل صحيحا لا ستراع صدق زيد على عمرو ولا لزوم اتحادهم مع بعض الانسان
 الكلى الصادق على عمرو ايضا فيكون المراد به امر اجزئيا لا محالة لكن لا يراد منه جزئى آخر غير زيد لبياننا فيكون المحمول في هذا الموضوع
 ويكون حل الجزئى على نفسه في الواقع لا على الكلى فان قلت يكون هذا الكل على هذا العمل زيد زيد مع انه فرق بين بين وبين
 حل بعض الانسان زيد فان الاول اولى والثاني متعارف قلت هذا في ظاهر اللفظ وفي الحقيقة ليس هو جملا وليا لان المراد
 من بعض الانسان هو زيد لا المفهوم الكلى كما هو فيكون كحل زيد على زيد فان ارادة الكلية والعموم من لفظ بعض الانسان يمنع
 صحة حل زيد عليه لانه لو يكون ما اوكليا يصدق على عمرو ايضا والا لا يكون ما فان صح حل زيد عليه بهذا المعنى يلزم ان يكون الخاص ما هو كما ترى فان
 قلت من قال ان معنى زيد بعض الانسان يلزم عليه ايضا مع قطع النظر عن اوجه صدق زيد على عمرو والاتحاد المحمول اى بعض الانسان مع زيد صادق وعمرو
 ايضا فيكون متحدا معه ومنه المتحد متحد قلت هذا يلزم امتناع صحة حل الكلى ايضا مع انه يصح زيد انسان بلا ريب والوجه ان الاتحاد
 في حل الكلى ليس الا لكون الجزئى منشأ لا ستراع فكذا الكلى وان كان في نفسه عام لكنه من حيث كونه مترعا عن زيد لا يصدق
 على عمرو فلم يلزم الاتحاد بين زيد وعمرو وتبين الفرق ايضا بين زيد وبعض الانسان وبعض الانسان زيد فان الاخير عكس الاول
 فاما قوله والا فلا حل من حيث المعنى راسى ان اريد بزيد ذلك الشخص المعين وهذا ايضا اشارة الى ذلك الشخص فلا يكون
 هذا الحل صحيحا لانه يلزم حيث حل الشئ على نفسه بلا تقييد اصلا وفي تعريف الحمل اتحاد المتغايرين الخ فلا بد ان يراد بهى بزيد وهو كلى
 فيكون حل الكلى على الجزئى لا الجزئى على الكلى وهذا ما قال المحشى وانا اقول ان تعريف الحمل اتحاد المتغايرين في نحو من التعلق بحسب
 نحو آخر من الوجود وهو على قسمين احدهما حل اولى والثاني حل متعارف فمطلق الحمل يشاط وقولنا هذا زيد ان اشير بلفظ هذا فيه الى زيد
 ليكون الا بمعنى زيد زيد وهو حل اولى بشرط فيه تغاير في نحو من التعلق ولو بعد والاتفاقات فلا يكون حل الشئ على نفسه بلا تقييد
 اصلا فانكار صحة مطلق الحمل شئ عجيب ولقد قال اهل التحقيق ان الحمل ان كان بتعدد الاتفاقات ويكون هذا حقيقة تقييدية
 للموضوع والمحمول او احدهما يكون الحمل صحيحا اجمالا وحل المحشى اراد في هذا الحمل المتعارف لانه هو المتعارف في العلوم لكثرة استعماله فصح
 الحمل الاول في حكم عدمها عدم فادته قوله اى لا اخص مطلقا ولا من وجه لما كان اشارة اطلق لفظ اخص مطلقا وكذا لفظ اعم
 فهو شامل لا اخص مطلقا ومن وجه وكل اخص من وجه اعم من وجه فيكون نقي الاخص من وجه مستلزما لنفسه
 الا اعم من وجه فاعترض عليه يلزم التكرار بان نقي الاخص من وجه هو نقي الاعم من وجه فلا فائدة في ذكره بعده وكذا في قوله

من حيث هو
 كان عام اذ عام
 يرد له العموم والكلية
 فيحل على نقيضه لا على
 وجهه بل على ما هو
 وتكون في الوجود
 لا يلزم صدق على
 عمرو ولا لزوم
 حيث اعم من
 حيث اتحاد
 مع زيد
 المتعارف والى
 كون اخص
 قابل
 مع
 غرض
 صحيح
 الجزئى
 الكلى
 الاخير
 اى
 اى
 الانسان
 الاستزاع
 ان
 ان يكون
 ان يكون

له قوله في صورة العكس اى ان كان الجزئى محكوما عليه كان الجزئى منشأ لا ستراع الكلى يلزم ان يكون الاستزاع اى الجزئى
 عبد الحق السهارفوري عفى عنه قوله لا ستراع اى ان كان المراد من بعض الانسان لم من زيد فيصدق على عمرو ايضا فيلزم اتحادهم مع بعض الانسان
 مع عمرو ويكون حله عليه صحيحا ١٢ اذ الاحسان محمد عبد الحق السهارفوري عفى عنه ١٣ اى يكون الموضوع جزئيا ايضا كالمحمول ١٤ قوله يكون الا كذا ان يراد من بعض الانسان

والاعم يلزم تكرار قوله ولا يخص لان كل اعم من وجه فهو اخص من وجه ففقيه يستلزم نفسه - فرفع المحشى بوجهين الاول ان المراد بالاص
 مطلق الاخص فهو شامل لنحوي الاخص وبالاعم الاعم المطلق لاس من وجه فانه قد دخل في نفي مطلق الاخص فلا يلزم التكرار والثاني
 ان يراد بالاص الاخص المطلق لاس من وجه وبالاعم اعم مطلقا شاملا للاعم المطلق والاعم من وجه ففقيه الاخص من وجه داخل فيه لانه في
 الاخص المطلق فلا تكرار قال بوجود الاعم بدون الاخص - اى ان كان الجزء المشترك اخص من تمام المشترك يكون تمام المشترك
 اعم منه وكل اعم يوجد بدون الاخص والا لا يكون اعم فيلزم ان يوجد تمام المشترك بدون هذا الجزء المشترك وهو باطل لانه يستلزم
 وجود الكل بدون الجزء وهو محال هذا تقرير كلامه على نحو ما مره لكن يريد عليه ان عطف قوله ولا يخص على قوله لا جائز ان يكون
 مبائنا يستلزم ان يكون المعنى ولا جائز ان يكون اخص فجاز كونه اخص لا يستلزم وجود الاعم بدون الاخص بل جواز وجوده فيلزم
 منه جواز وجود الكل بدون الجزء لا وجود الكل بدون الجزء فان الجزء لا يستلزم الوجود ويدر الاشكل على هذا في قوله ولا اعم اى بان جواز
 عموميت لا يستلزم وجوده في نوع آخر حتى يلزم التسلسل وهذا اصعب الاشكالات فيكون تقدير مقدمته اخرى لازما وهى انه لو كان
 جائزا لما لزم من فرض وقوعه محال قوله واما تمام المشترك فلا يصدق على نفسه انما الفرض منه بيان عموميت بعض تمام المشترك
 وخصوصية تمام المشترك بلا تحقق نوع بازا تمام المشترك بل يوجد تمام المشترك في كل نوع يوجد فيه بعض تمام المشترك ويكون عموميت
 بعض تمام المشترك لانه صادق على تمام المشترك وهذا النوع لا يصدق الا على هذا النوع لانه لا يصدق على نفسه
 صدق الكلى على الجزئى فانه يوجب كونه فردا لنفسه فيكون لبعض تمام المشترك فردا ان وتامم المشترك فردا واحد فيكون اعم
 قوله اذ لا يكون الشئ فردا لنفسه يعنى اذا لوحظ الشئ في نفسه بلا اعتبار امر آخر فلا يرد والمفهوم مفهوم فان للوضع في هذا القول لو
 مع الخصوصية فيكون المعنى المفهوم الخاص فردا لمفهوم عام والا لا يكون فيه حل لكلى على الجزئى بل يكون هذا المحل عملا اوليا وهو
 لا ينفى الفردية قوله واجيب باننا نقرر الكلام انما حاصله بيان حصر جزر الماهية في الجنس والفصل بحذف النسب واعتبار نوع مبين
 تمام المشترك وتقريره انا نقول ان جزر الماهية لا يتخلو عن حالين اما ان يكون تمام المشترك او الاول الجنس والثاني اما ان
 لا يكون مشتركا اصلا بل يكون مختصا بالماهية كناطق فوفصل للماهية واما ان يكون مشتركا بينها وبين نوع آخر مبائن لها فيخفف لادان
 يكون بعضا من تمام المشترك بينها لا تمام المشترك والا لا يكون ثانيا بل اولاد هو خلاف المفروض ويكون ههنا تمام مشترك بينها وبين
 نوع مبائن لها بالضرورة ويكون بعض المشترك هذا جزؤه وبعضه على حالين اما ان يكون مختصا بتمام المشترك ولا يوجد في
 نوع مبائن تمام المشترك او يوجد فيه ويكون مشتركا بينها فالاول يكون فصلا لتمام المشترك وتمام المشترك بعض للماهية فيكون مميز للجنس
 عن جميع اغياره وجميع اغيار الجنس بعض اغيار الماهية فيكون مميز للماهية في الجملة اى عن بعض شراكها فان الانسان مثلا اخص من
 الحيوان ونقيضه اعم من نقيضه فكما يوجد لا حيوان يوجد لا انسان بدون العكس فيكون تمام اغيار الجنس بعض اغيار الماهية قطعا فيكون
 فصل للجنس فصل للماهية ايضا اى مميز عن بعض شراكها واما الثاني فلا يمكن ان يكون تمام المشترك بين الماهية وبين هذا النوع بل

المراد بالاص الاخص المطلق لاس من وجه وبالاعم اعم مطلقا شاملا للاعم المطلق والاعم من وجه ففقيه الاخص من وجه داخل فيه لانه في
 الاخص المطلق فلا تكرار قال بوجود الاعم بدون الاخص - اى ان كان الجزء المشترك اخص من تمام المشترك يكون تمام المشترك
 اعم منه وكل اعم يوجد بدون الاخص والا لا يكون اعم فيلزم ان يوجد تمام المشترك بدون هذا الجزء المشترك وهو باطل لانه يستلزم
 وجود الكل بدون الجزء وهو محال هذا تقرير كلامه على نحو ما مره لكن يريد عليه ان عطف قوله ولا يخص على قوله لا جائز ان يكون
 مبائنا يستلزم ان يكون المعنى ولا جائز ان يكون اخص فجاز كونه اخص لا يستلزم وجود الاعم بدون الاخص بل جواز وجوده فيلزم
 منه جواز وجود الكل بدون الجزء لا وجود الكل بدون الجزء فان الجزء لا يستلزم الوجود ويدر الاشكل على هذا في قوله ولا اعم اى بان جواز
 عموميت لا يستلزم وجوده في نوع آخر حتى يلزم التسلسل وهذا اصعب الاشكالات فيكون تقدير مقدمته اخرى لازما وهى انه لو كان
 جائزا لما لزم من فرض وقوعه محال قوله واما تمام المشترك فلا يصدق على نفسه انما الفرض منه بيان عموميت بعض تمام المشترك
 وخصوصية تمام المشترك بلا تحقق نوع بازا تمام المشترك بل يوجد تمام المشترك في كل نوع يوجد فيه بعض تمام المشترك ويكون عموميت
 بعض تمام المشترك لانه صادق على تمام المشترك وهذا النوع لا يصدق الا على هذا النوع لانه لا يصدق على نفسه
 صدق الكلى على الجزئى فانه يوجب كونه فردا لنفسه فيكون لبعض تمام المشترك فردا ان وتامم المشترك فردا واحد فيكون اعم
 قوله اذ لا يكون الشئ فردا لنفسه يعنى اذا لوحظ الشئ في نفسه بلا اعتبار امر آخر فلا يرد والمفهوم مفهوم فان للوضع في هذا القول لو
 مع الخصوصية فيكون المعنى المفهوم الخاص فردا لمفهوم عام والا لا يكون فيه حل لكلى على الجزئى بل يكون هذا المحل عملا اوليا وهو
 لا ينفى الفردية قوله واجيب باننا نقرر الكلام انما حاصله بيان حصر جزر الماهية في الجنس والفصل بحذف النسب واعتبار نوع مبين
 تمام المشترك وتقريره انا نقول ان جزر الماهية لا يتخلو عن حالين اما ان يكون تمام المشترك او الاول الجنس والثاني اما ان
 لا يكون مشتركا اصلا بل يكون مختصا بالماهية كناطق فوفصل للماهية واما ان يكون مشتركا بينها وبين نوع آخر مبائن لها فيخفف لادان
 يكون بعضا من تمام المشترك بينها لا تمام المشترك والا لا يكون ثانيا بل اولاد هو خلاف المفروض ويكون ههنا تمام مشترك بينها وبين
 نوع مبائن لها بالضرورة ويكون بعض المشترك هذا جزؤه وبعضه على حالين اما ان يكون مختصا بتمام المشترك ولا يوجد في
 نوع مبائن تمام المشترك او يوجد فيه ويكون مشتركا بينها فالاول يكون فصلا لتمام المشترك وتمام المشترك بعض للماهية فيكون مميز للجنس
 عن جميع اغياره وجميع اغيار الجنس بعض اغيار الماهية فيكون مميز للماهية في الجملة اى عن بعض شراكها فان الانسان مثلا اخص من
 الحيوان ونقيضه اعم من نقيضه فكما يوجد لا حيوان يوجد لا انسان بدون العكس فيكون تمام اغيار الجنس بعض اغيار الماهية قطعا فيكون
 فصل للجنس فصل للماهية ايضا اى مميز عن بعض شراكها واما الثاني فلا يمكن ان يكون تمام المشترك بين الماهية وبين هذا النوع بل

له اى بعض تمام المشترك الذى فرض اخص والا لا يكون اخص معناه ١٢ ولما لزم ان يكون مشترك بين الماهية وبين نوع آخر مبائن لها فيخفف لادان
 يكون محال لكن يمكن المناقشة فيه ان بنا انما نتم اذا كان لزم محال من فرض وقوعه بالنظر الى ذاته وهو غير لازم لانه يمكن كون استزاده للمحال بالنظر الى استزاده
 قال ١١ اريد الا انسان مجزءا للجنس السائر فتقرى معنى قوله صدق انما اى وان صدق على نفسه بكل الادلى بتأثير الانقضاء فان كل شئ صادق على نفسه ولا يلزم سبب

يجب ان يكون بعض تمام المشترك بينهما ولا يلزم ان يكون واخلا في القسم الاول فيكون ههنا تمام مشترك آخر غير تمام المشترك الاول لانه قد فرض هذا النوع بياناً لتمام المشترك الاول والشئ لا يوجد في بئانه فاندفع قول المعترض انه يجوز ان يكون تمام المشترك الاول موجوداً ايضا في هذا النوع ويكون بعض تمام المشترك علماً ايضاً لصدقه على هذا النوع وعلى تمام المشترك وعدم صدق تمام المشترك على نفسه قتال قوله ان يقال جواب لقوله اذا قيل حاصله ان الجواب المذكور ناقص لو رددنا اعتراض قوى عليه وهو ان المقصود لزوم التسلسل على تقدير كون بعض تمام المشترك اعلم من تمام المشترك وهو لا يلزم بل ينقطع السلسلة بعد تمام المشترك الثاني لانه اذا فرض نوع بيان تمام المشترك الثاني حسب ما اجاب به ايجيب ان بعض تمام المشترك اما ان يكون مشتركاً بين تمام المشترك الثاني وبين نوع بيانها ولا فائدة في فصل تمام المشترك الثاني والاول لا يكون الا بعض تمام المشترك لان كونه تمام المشترك خلافاً للمفروض فلا محالة يكون تمام مشتركاً بين الماهية وبين النوع المذكور غير تمام المشترك الثاني لان هذا النوع بيان تمام المشترك الثاني فكيف يوجد هو فيه لكن يمكن ان يكون هذا الثالث بحدوده هو الاول لان المباشرة انما هي بين الثاني والثالث لا الاول والثالث فجاز وحدة الثالث والاول كما اذا يكون نوعان متباينان مباينتين لماهية ويكون كل منهما مشتركاً لماهية في تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع ولا يوجد ذلك في النوع الآخر يوجد بعض تمام المشترك في كل من النوعين مثلاً بازار الانسان الفرس والشجر وتمام المشترك بين الفرس والانسان الحيوان وبين الشجر والانسان الجسم النامي المنتصب القائم ولا يوجد الحيوان في الشجر ولا الجسم النامي المنتصب القائم في الفرس والجسم النامي بعض تمام المشترك الذي هو موجود في كل واحد من الفرس والشجر اعلم من الحيوان والجسم النامي المنتصب القائم لوجوده في الشجر والفرس فبعض تمام المشترك الثاني اما ان يكون تمام المشترك بين الماهية وبين النوع الذي هو بازار تمام المشترك الثاني او يكون بعضاً من تمام المشترك بينهما لا جاز ان يكون اولاً لانه خلاف المفروض وعلى الثاني يحصل تمام مشترك ثالث موجب الاول قوله فلا ندفع له الا اذا ثبت ان هذا محصوراً وحاشي والغرض منه التنبيه على قوة الاعتراض وقال الفاضل القوشجي ويمكن دفع الاعتراض من غير بناء على تلك القاعدة بان يقال هذا الجزء الذي هو بعض تمام المشترك يكون مشتركاً بين الماهية وكلا النوعين المذكورين فاما ان يكون تمام المشترك بين تلك النوعين او بعضه لا سبيل الى الاول لانه خلاف المقدر ولا الى الثاني لانه يلزم ان يكون هناك تمام مشترك ثالث بين تلك الماهية وذيئك النوعين المذكورين ويكون ذلك الجزء المذكور بعضاً منه وينقل الكلام اليه فيلزم ان يكون هناك تمام مشتركات غير متماهية يكون كل منها اعم مطلقاً من الآخر انتهى وفيه بحث لانه ان اراد من كلا النوعين مجزئاً فلا يلزم من كون ذلك الجزء الذي هو بعض تمام المشترك تمام المشترك بين الا النوع الثالث خلاف المفروض لان المفروض عدم كونه تمام المشتركين الماهية وبين نوع محصل ومجموع النوعين ليس نوعاً محصلاً وان اراد كل واحد منهما فلا نسلم لزوم تمام مشترك ثالث قتال قوله الا اذا ثبت ان هذا لا يمكن دفع هذا الاعتراض الا اذا ثبت امتناع كون الجنيين لماهية واحدة في مرتبة واحدة وقانوناً في

سأى الجزء الذي يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع من الانواع المباشرة ما ١٢ ١٣ أى بين الماهية كالانسان بين النوع المذكور كالفرس ١٤ ١٥ قوله هو بعض الاول فان تمام المشترك بين الانسان والفرس ليس الا الحيوان فلا يلزم التسلسل حينئذ على تقدير كون بعض تمام المشترك اعلم من تمام المشترك ولست نرى الخشي راجحة بين ضبط اصل النقل في زمن الطالب ولا يكون مشتركاً بال ٢٠ محمد بن يحيى السماري فتوى

بتقسيم العالي فان بعض مقسم العالي مقسم للسافل وهو مقسم السافل سواء نسبت الى حصة النوع من الجنس فمثل الامام عن الشيخ ان الفصل
 حلة فاطية لوجودها مثلاً من الحيوان في الانسان حصة وكذلك في الفرس وغيرهما من انواع الحيوان فالعلة الموحدة للحيوانية التي هي
 حصة من حصصها في الانسان هي الناطقية وفي الفرس الصابية لان نسبة الفصل الى الجنس كنسبة الصورة الى المادة يعني انها علة موجبة
 لوجوده بالفعل ورافعة لاهتمامه قوله ومع هذا القيد لا نقض بان تصور المعرفة يستلزم آه اعلم ان الشارح قال في تعريف المعرفة
 هو ما يستلزم تصور الشيء او امتيازه عن كل ما عداه فاورد عليه التقصير بان تصور المعرفة يستلزم تصور المعرفة ايضاً لا تخلو بما بالذات
 وتصور الماهيات الملزمة يستلزم تصور لوازمها البتة التي اعتبرت في دلالة الالتزام فلا يكون هذا التعريف مانعاً فاجاب عنه المحقق
 بان المراد من الالتزام ما يكون بطريق النظر وليس استلزام المعرفة بالمعرفة الملزمة بل لوازم البتة بطريق النظر فانه قد نقض وقال الصدر
 الشيرازي لاحاجة الى هذا القيد اذ المراد بتصور المعرفة تصويره بكنه حقيقة وظاهر ان تصور المعرفة اجمالاً لا يجب تصويره بكنه حقيقة وكذا تصور الماهيات
 الملزمة لا يفيد تصور لوازم البتة بكنه حقائقاً لان كنه الحقيقة لا يعلم الا من الجنس والفصل وهو لا يحصلان في تصور المعرفة اجمالاً وكذا لا يستلزم تصور الماهيات
 تصوير الجنس والفصل ولا يميز بين فخرنا قوله ومنهم من توهم ان الحد التام قد يحصل بغير تصور الاجزاء بالكنه وهو العلامة سه الدين النفاذاني فانه قال
 ان الحد التام ما يفيد تصور الشيء بالكنه اي بالجنس والفصل القويين له اما تصور اجزاء الحد فلا يلزم ان يكون بالكنه بل يكفي تصور ما يوجد
 كان بالكنه او بغيره ففرد المحقق المدقق وقال انه ليس بشيء لان مجموع الاجزاء الذهنية هو نفس الماهية المحدودة فاذا لم تكن الاجزاء كلها
 او بعضها معلوماً بالكنه لم تكن الماهية معلومة بالكنه قطعاً لان تصور بعض الاجزاء بوجه عرضي يستلزم تصور الماهية المركبة عنه بالرسم لا بالحد والا
 يلزم ان يكون الحد حاصل بالعرضي وهو باطل فلزم تصور جميع اجزاء الماهية بالكنه فقط فان قيل يلزم على هذا التسلسل بكنه اجزاء الماهية
 ثم كنه اجزاءها ولم يتم تراكت لا بد ان ينتهي المركب الى البسيط والكثرة الى الوحدة فلا تسلسل قوله والصواب ان الاعتبار في المعرفة
 الحق المقصود منه ترويه قول المتأخرين من تهذيب المعرفة الذي لا يكون موصلاً الى كنه المعرفة بالامتياز عن جميع ما عداه حاصل الترويه
 لا يجب الامتياز عن الكل في التصور بل يجب في الامتياز عن بعض ما عداه والدليل عليه ان النطق بجميع قوانين الاكتساب وكما يكون
 تصور شيء بالكنه كسبياً كذلك تصور شيء بوجه التميز عن بعض ما عداه ايضاً كسبياً فلو قيد التصور بالوجه بالامتياز عن جميع ما عداه لا يكون
 هذا المقسم داخل في اقسام المعرفة وقوانين الاكتساب المذكورة في المنطق فلا يكون المنطق جميع قوانين الاكتساب قوله فما يصلح ان
 لتعريف في الجملة يعني ان تصور شيء بوجه اعم او اخص منه اذ يكون كسبياً لا يحصل الا بما فادخالها في المعرفة ضروري ولا
 عليك ان المحقق قال فيما قبل ان الغرض من المعرفة ما يكون تصويره بطريق النظر موصلاً الى تصور الشيء او امتيازه عن جميع
 ما عداه فهذا ترويه لما قال هو سلمه فما سبق وان هو الاتفاق من قوله فان النظر هو ترتيب امور معلومة بل لفظ الترتيب يقتضي التقيد
 والتميز للامتياز من البعض لا يحتاج الى ترتيب اصلاً كلفظ الشيء فانه يفيد الامتياز عن البعض وهو الدال على فلا يكون هذا الاكتساب على

بعضه وادراكه
 يستلزم التميز
 عن البعض
 والباقي لا يكون
 ان يكون
 على ما يشاء
 لا يكون بالما
 ربح المعرفة
 لا يكتسب عنه
 على المعرفة
 ان يمتد اعراض
 فوجه في قانون
 الاكتساب يعني
 على ان يمتد كنهها
 ان يمتد اي لا يمتد
 على البعض من
 اقسام المعرفة
 وليس فيس
 ابو الاسود
 السار فلو
 فاعلم

له فانه فخرنا فيه ان تصور المعرفة بفتح الراء من حيث انه معرف لا يكون الا بحد تصور معرف وهو يستلزم تصور المعرفة تفصيلاً كما استلزم العمل للطة فيحصل تصويره بكنه الحقيقة و
 فرض المتعقبات في اي استلزم تصور المعرفة بكنه الحقيقة واسماء المعرفة تصور المعرفة بالكنه فليس الاحتياج الى ما يفيد الحاشي ضرورة وهو الحق بالقبول لان تعقيب الاستلزام بطريق
 النظر نسب متصوفاً للفرق لان المقصود فيه بيان حرق الاكتساب والاكتساب يقتضي النظر وتعيين تصور المعرفة بكنه الحقيقة وان كان واقعاً كنه لا يتلصق مادة الاشكال ولا يفيح انقسم قبل
 ١٢ ابو الاسود السار في قوله في قوله ليس بصواب لان يفيد التميز عن بعض ما عداه يمكن ان يكون بكنه ايضاً كما قيل الاشياء بتميزها

قوله أيضا بطريق النظر فقد صدق ان لكل عالم حقيقة ولو كان علامة ولما قيل انظر الى ما قال ولا تنظر الى من قال فقال ولا تنظر
قوله هذا موقوف على ان يكون العام ذاتيا للخاص ان يحسن ان الحكم الكلي بان وجود الخاص في العقل يستلزم وجود العام فيه
لا يصح الا اذا قيد بالقيدين احدهما كون الامر ذاتيا وثانيهما كون الخاص معقولا متصورا بالكلية التفصيل والا لا يلزم من تغل الخاص في العقل
العام اذا العرضي العام شيء لا يحصل في الذهن يحصل كنه فيه وتصوره بوجه عرضي عام آخر قوله وهذا انما يصح اذا لم يحيل الكون الى
اي كون الحركة والسكون مساويين في العلم والجعل على تقدير ان يفسر السكون بكون الشيء في آئين في مكان واحد فيكون
مفهوم وجوديا كحركة فانهما كون الشيء في آئين في مكانين فيكون بينهما تعادل التصادم لكونها وجوديين والما اذا فسر السكون بعدم الحركة
عامة ان يكون متحركا فهو اخفى من الحركة لكونه عديا والاعدام تعرف بملكا تبادلتا والتقابل بينهما حينئذ يكون تقابل العدم والملكة
والتعريف بالاخفى ارجو ان التعريف بالمساوي فلا يكون جائزا قوله وذلك لظهور الدور فيه الخريان لوجه لسمية الدور بالمتصرح
والضراي ان كان تعريف الشيء بآيتوقف معرفة عليه بمرتبة واحدة فهو دور مصرح ثم يبيى بكون الدور ظاهرا فيه كتعريف الشمس
بكونها النهار والنهار بزمان كون الشمس فوق الافق وان كان تعريف الشيء بآيتوقف معرفة عليه بمرتبتين او بمراتب فهو دور
مضمري به لخطا كتعريف الاثنين بالزوج الاول والزوج بالعدد المنقسم بمساويين والنسائين بالينيين الذين لا يفضل احدهما على
الاخر والشينين بالاشين فالاول يستلزم تقدم الشيء على نفسه بمرتبتين لانه مقدم على مقدمه الذي كان موقفا عليه فيقدم على
نفسه بمرتبتين والثاني يستلزم هذا التقدم بمراتب كثيرة فواضح وارور لانه مشتق من المصريح مع زيادة - ثم بحث التصورات
والآن حان ان نشرح فيما يتعلق بالتصديقات قوله كذا كذا لوجه ما تركب منها الخ اي وان كان المقصود الاصل هنا بيان الوجه
لكن معرفة ما حتمها موقوفة على معرفة بحث ما فيها التي تركب منها وهي القضايا واحكامها فذلك قد علم ما حتمها وقد علم تعريف القضية
لان البحث عن القضية موقوف على معرفتها قوله والثاني اولى لان التعبير عن القضية بالمعقولة لان بحث المنطق عنها انما هو من حيث
كونه مبدءا لا ليصال لكون القضية جزءا لا للحل والايصال صفة للمعقول لا لللفظ فاطلاق لفظ القضية على القضية المعقولة والمفوضة
ليس الا بالحقيقة والجاز لان القضية المعقولة هي قضية حقيقة واطلاقها على المفوضة انما هو كتمية الدال باسم الدلول لدالتها على الحقيقة
فيكون مجازا قوله والعلم بما يسمى تصديقا عند الامام اي الاذمان المنطق بالقضية المعقولة التي هي المركب من الحكم عليه وبالحكم
بمعنى وقوع النسبة اولاد ووجها تصديق عند الامام فالقضية المعقولة من قبل المعلوم والتصديق من قبل العلم بها ولا يلزم حصول التصديق
بما من مطلق حصولها في الذهن فانما حاصلة حين التردد بها ايضا هو مادة الشك الذي يسمى تصورا لا تصديقا فبين الفرق بين القضية
المعقولة والتصديق بها و علم انه لا يلزم من حصولها مطلقا حصول التصديق نعم قد يطلق التصديق بمعنى المصدق به ايضا وهو متعلق
بالتصديق فلي هذا يكون القضية المعقولة بين التصديق لكن لا مطلقا بل حين حصول الاذمان قوله كذا كذا لرفع النسبة الايجابية الخ
لما كان يرد ان كلمة ليس هي بحسب التركيب الاسترجاعي دالة على رفع النسبة الايجابية فلا تكون دالة على النسبة السلبية التي يرتبط بها
الحصول بالموضوع في القضية السالبة اجاب بان مجموع ليس وهو من حيث المجموع وال على النسبة السلبية فيكون المجموع رابطا

بحث القضية المعقولة

المحمول بالموضوع بالنسبة السلبية قوله تعريف الشرطية غير مطرد لدخول غير المحدود فيه اعلم ان معنى الطرف المنع ومعنى العكس المجمع فاما ما
تعريف الشرطية بانه قد دخل في تعريفها غير ان اي قولنا زيد عالم يضاده زيد ليس بعالم وهو من احتميات فلا يكون مطردا اي بانحداء انتقاض تعريف
احتمية بانه قد خرج من تعريفها قسم منها فلا يكون متكافئا اي جاسما قال فقول المراد اما المفرد بالفعل او المفرد بالقوة حاصل الجواب ان
لفظ المفرد الذي وقع في تعريفه احتمية والشرطية يعنى المفرد بالفعل او المفرد بالقوة فقولنا زيد عالم يضاده زيد ليس بعالم وان لم نخل الى
المفردين لكنه صالح للاختلال اليها بان يعبر عنها بلفظين مفردين واقاما هذا اذا كان فيكونان مفردين بالقوة وليس المراد بالمفرد بالقوة ما يكون
مفردا بالفعل وقت التعبير عنه بلفظ مفرد فيورد ان النقص لازم به في الاول ايضا لعدم وجوب هذا التعبير بل ما يصلح لهذا التعبير سواء
عبر به او لم يعبر به والصلاية لانه موجوده فيه في كل وقت قوله ومن النصف من نفسه عرف ان لما كان يرد على تاول حل المفرد على
ايهم المفرد بالفعل والقوة انه يصح في الشرطية ايضا ان يقال هذا لازم لذلك فيكون طرفا الشرطية ايضا مفردين بالقوة فيلزم على
هذا دخول الشرطية في تعريف احتمية قال المحشى المدق في بيان وجه الفرق بينهما ان شرط التعبير بالمفردين ان يبقى نوع الحكم والارتباط
بعد هذا التعبير كما كان قبل التعبير وهو موجود في احتمية دون الشرطية لان قولك في تعبير طرفي الشرطية هذا لازم لذلك لا يمكن ان يكون
تعبير عن الشرطية مع بقا نوع النسبة الشرطية بل هو قطعية حلية مثل على نوع النسبة احتمية فافترقا. وانا قال من النصف من نفسه عرف
لان جواب افتاى وليس بسكت للنقص فانه يقول تاول حل المفرد على ما يتم المفرد بالفعل بالقوة لا يقتضى هذا القيد والشرط وقداخذنا
هذا الجواب من كلام السمعاني حيث قال المراد بالمفرد بالقوة ما يمكن التعبير عنه بمفرد حال كونه جز من القطعية وعندا فاده حكمها واحتمية تخلص
الى شيئين يحتمل التعبير عنها بلفظين مفردين حال اعتبار الحكم المحلى بينهما بخلاف الشرطية فانه لا يصح فيها هذا اذا كان عندا فاده الحكم الشرطى
قوله واعلم ان الشرطية لا يوجد في شئ من طرفها الحكم بل فرضه اى لا يوجد في المقدم والناى حكم حين كون المقدم مقبلا والناى تاليا
بل حكم بينهما بوقوع النسبة الثانية على فرض وقوع النسبة الاولى كما اذا قلنا ان كان زيد حارا كان ناهيا فالحكم فيها صادق مع ان قولنا
زيد حار او هو طلق كاذب فلو كان فيها حكم بمعنى الوقوع واللا وقوع ويتركب منها الشرطية تكون الاحالة كاذبة فوجه الصدق هو ان الحكم
في الشرطية انما هو بوقوع نسبة على تقدير وقوع نسبة اخرى وفرضها سواء كانتا في نفس الامر ام لا فان قلت ان القطعية لا تتم الا
بامور لانه اعنى الموضوع والمحمول والنسبة التامة وقد قال المحشى قبل هذا في توضيح حال اطراف الشرطية ان اطراف الشرطية لا يمكن ان
المفردات في مواضعها اذ لا يمكن ان يستفاد من المفردات ملاحظة الحكموم عليه وبه والنسبة التامة على التفصيل فعلم من ان النسبة التامة ملاحظة
في طرفي الشرطية تفصيلا لا محالا فيجب وجود الحكم بمعنى الوقوع واللا وقوع في طرفيها لان الحكم بثبوت نسبة على تقدير اخرى يقتضى ان
يتحقق قبله ثبوتان قلت بحث القضايا بحث التصديقات فانه في مقابلة بحث التصورات فالقضية ليست بموجبة فيها الا باعتبار تعلق

اي تعريف احتمية بانها هي التي يكون طرفا مفردين بعد الاختلال والشرطية بانها هي التي لا يكون طرفا مفردين بعد الاختلال ١٢ قلنا يقتضى اول نعم يقتضى لان هذا
التعبير انما هو تعبير عن طرفي القضية طرفا القضية لا يكونان الاسماء فصار نوع القضية التي با طرفان لما جاء به والا لا يكون الطرفان المذكوران طرفين بل ابل بغيره وبقام
نوع القضية بدون بقا نوع النسبة المخصوصة حال قال ١٢ ابو الاحسان السهارفوري عني عن سلك قوله الحكم في الشرطية ان لا ينحى عليك ان هذا المنع من الحكم اس
ثبوت نسبة على تقدير اخرى موجود في الشرطية بالاجتناب الى فرض دخول المحشى لا يوجد في شئ من طرفها الحكم بل فرضه فهو تفسير لقول بالايضى قائم وايضا بالعرض
والنقد ليس في طرفي الشرطية بل ما بينا فنعني قول المحشى ان طرفي الشرطية لا حكم فيها بالفعل بل باجتهاد المفردات لكن يمكن فرض الحكم فيها بما اذا امكنه الى سبعة

والا لا يحسن هذا القول لان الشرطية مستلزمة للحكم فيها وانما هو كونه كونه مستلزمة للحكم فيها وانما هو كونه كونه مستلزمة للحكم فيها وانما هو كونه كونه مستلزمة للحكم فيها

التصديق بها فالقضية ان الشئ في الشرط لا ينظر اليها الا بالباطن الحكم فاما بيننا بثبوت شبهة على تقدير اخرى لا الحكم الذي كان فيها
 اى ثبوت شئ بشئ او نفيه عنه لان ادوات الشرط مجردة عما يجنبه عن هذا فصارت كالمفردين وان لم تكونا مفردين في الحقيقة فان قلت
 ان ترتيب المنطقيين ان الحكم في الشرطية بين التقدم والالتالي وذهب اهل العربية انه في اجزاء الشرطية ليس فيه كيف قال الحاشي ان
 الشرطية لا يوجد في شئ من طرفها الحكم مطلقا قلت الكلام على ترتيب المنطقيين وهو الحق كما صدق المحققون مع ان الكلام في الشرطية
 وهي عند جمهور علماء هذا يكون خبرية ولهذا قالوا انه يلزم على اهل العربية كذب قولنا ان كان زيد حمارا كان ناسقا لاستلزام انتفاء المطلق انتفاء
 المقيد **قوله** حصر على وهو ما يكون وانما بين النفي والاثبات والاستقراء ما يكون يتبع الجزئيات فيستند الاخصارية الى التبع ويكون ^{الشرطية} ^{الشرطية}
 نظريا لا مكان وجوده ولا يصل التبع اليه والاول جزئي يحرم العقل بحدوده ملاحظة مفهوم قسامها فحصر القضية اولاً في اعملية والشرطية حصر
 عقلي وهو ظاهر لا يحتاج الى الدليل اما حصر الشرطية في الكسفة والنقص فموجبه استقرار في يحتاج ثبوت الى الدليل وهو ان الشرطية ليست
 فيها شبهة اكل اى ثبوت شئ بشئ او نفيه عنه فيكون فيها غيراً والالم يكن قضية والنسبة التي هي غير المحل لا توجد الا في الاتصال والانفصال
 فتكون مخصصة فيما لكن عدم الوجود لا يستلزم عدم الوجود فيكون هذا الحصر استقراراً **قوله** وايضا الشخصية قد تقوم في الظاهر مقام الكمية
 هذا وجه ثان لا اعتبار الشخصية وهو اننا قد تقع موضع القضية الكلية في كبرى الشكل الاول وتنتج نتيجة صحيحة بخلاف الطبيعية كما تقول
 هذا زيد وزيد انسان فاما انسان وان قلت هذا انسان والانسان نوع فالنتيجة باطلة وبجث المنطقي انما هو من حيث الاكتساب فاما ليس
 بداخل في طريق الاكتساب لا يعتبر عنده فان قلت قد تحقق ان الجزئي الحقيقي غير محمول فكيف يصح صفري القياس المذكور اى قولك
 هذا زيد قلت هو مؤهل بمسمى زيد لكن يرد حينئذ انه لا يتكرر الاوسا لان المسمى بزيد كله وهو محمول الصفري وموضوع الكبرى زيد وهو
 جزئي حقيقي فكيف الاتحاج وان قلت ان زيدا الذي هو موضوع الكبرى ايضا معنى مسجود في الحقيقة ولهذا قال الحاشي في
 الظاهر قلت الحكم في البسائر ان كان كليا بان يكون في معنى كل مسمى بزيد انسان فلو لا يصح لا مكان ان يكون مسمى بزيد غير انسان
 بان يسمى الفرس بزيد فانه لا استحالة فيه وان كان جزئيا يمكن ان يكون موضوع الصفري غير موضوع الكبرى فلا تكون النتيجة
 اى هذا انسان صحيحا قائل **قوله** بخلاف الطبيعية لان الطبيعية لا تنتج في كبرى الشكل الاول ووجه ان حكم الطبيعة هو اثبات
 شئ لنفس المفهوم الكلي في مرتبة الطبيعة لاس من حيث ثبوت لافراد كما تقول الانسان نوع فحكم النوعية ليس في مرتبة لافراد
 والا يلزم ثبوت حكم النوعية لافراد ايضا لان الثابت لثابت شئ ثابت له لا محالة فاثبات لنفس المفهوم الكلي لا يلزم ان
 يكون ثابتا لما ثبت له هذا المفهوم الكلي اى الافراد **قوله** هذه شبهة تمسك بها في البطلان اكل يعني ان غرض صاحب الشبهة ليس
 ترديد ما سبق من ذكر القائلين للتعبير عن الموضوع بـ **ج** وعن المحمول بـ **ب** وتحقيق معنى القضية الموجبة الكلية بل غرضه ابطال المحل

الشرطية لا يكون في شئ من طرفها الحكم مطلقا قلت الكلام على ترتيب المنطقيين وهو الحق كما صدق المحققون مع ان الكلام في الشرطية

واجب بان مفاد الخبر مطلق الثبوت سواء كان بحسب نفس الامر او بحسب الفرض وثبوت اننا حقيقة لزيد وان كان كاذبا في نفس الامر لكنه صادق بحسب فرض
 حارثية ولم يلزم انتفاء المطلق فتكون القضية المذكورة صادقة لا محالة لكن هذا الجواب غير صحيح والا يلزم ان لا يكون القضية الكاذبة ايضا كاذبة لان مطلق الثبوت
 موجود فيها فافهم **ج** محمد بن محمد بن السار بنفوس عفي عنه **ج** هذا الجواب المعروف قائله لى احد غيرنا ان انسان بزيد والاتصال المستلزم لا يبا لان قول الحاشي هذا باعتبار طلاقة
 المعروف لا غير **ج** ابو الحسن **ج** قوله موضوع الصفري اى شرط في اتحاج الشكل الاول كمية الكبرى ليكون النتيجة لازمة وهذا لما لم تصح كل مسمى بزيد انسان كان
 ان يسمى احد فرس بزيد فيصح مسمى بزيد انسان وجب مسمى بزيد ليس بانسان فيمكن ان يكون المشار اليه بهذا في الصفري غير مسمى بزيد الذي حكم عليه بكونه انسانا بان يكون سا

باعتبار صدق مفهوم ب لا يجب عدم تأخيرها في الذهن فيكون العمل صيحا فتفكر قوله يعني اعتبر المصنف امكان وجود
 افراد الموضوع في الحقيقة الحقيقية الخراسي اما قيد المصنف بقوله من الافراد المكنة لاخراج الافراد المكنة فان الافراد
 المقدرة في الحقيقة هي المكنة المحدودة بقرينة مقابلتها للموجودة لا ممتنة الوجود فتكونا كل عنقا، لا رد اخل فيه لا فونا كل شريك
 الباري متمتع واما نحن الضرورة لتصبح هذا القيد لان كلمة لا الشرطية المستعملة في المقدرات لا ادخال الافراد المقدرة المحدودة في
 الخراج في الحقيقة والتمنيات ايضا داخل في المقدرات وهي غير مقصودة فيها فلتحق الضرورة لا اذا جاء الا لا تصدق في الحقيقة ككلمة
 اصلا لانها لو دخلت في الافراد المقدرة المقصودة فيها يكون من قولنا كل ج ب كل بالوجود بكان ج فهو بحيث لو وجد كان
 ب اعم من ان يكون يمكن الوجود او منسأ ولا يصح هذا ككلمة فان ج الذي ليس ب لو وجد كان ج وليس ب بصدق بعض ما
 لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ليس ب وهو نقيض قولنا كل ج ب بهذا الاعتبار قال لا يقال سب استجمل السؤال
 انما نسلم ان بعض الانسان الذي هو ليس بحيوان لو وجد كان انسانا وليس بحيوان لكن ^{المراد من الوجود الحيواني} وكلمة في الحقيقة الكافية انما هو على افراد الكلى
 والانسان الذي ليس بحيوان ليس من افراد الانسان في نفس الامر فلا يكون داخل في افراده فلا يمتنع من ككلمة قولنا كل انسان
 حيوان وحاصل الجواب ان المختبر في ككلمة ليس صدق على افراده بحسب نفس الامر بل بقرينة الفرض كانت فيه فلو فرض
 انسان ليس بحيوان يكون داخل في افراده وان كان متمتعا في نفس الامر فيتنقض ككلمة كل انسان حيوان وكذا لو فرض الانسان
 الجحري فيتنقض ككلمة لاشي من الانسان كقوله واما اذا اعتبر امكان صدق الوصف العنقائي على ذات الموضوع في نفس الامر اذا اعتبر هو كما هو متصفا
 ان احتياج القيد المذكور انما هو اذا لم يعتبر امكان صدق الوصف العنقائي على ذات الموضوع في نفس الامر اذا اعتبر هو كما هو متصفا
 انما هو ان يضاف اليه باعتبار الصدق بالفعل ايضا حسب نذهب الاستحجاجة الى هذا القيد لان الانسان المفروض المذكور لا يمكن
 صدق الانسان عليه في نفس الامر والواقع فضلا عن صدقه بالفعل فلا يتنقض الكلية الموجبة والسالبة المذكورتان فانقسم
 قوله ومنهم من جعل امثال هذه القضايا ذهنية اى مثل قولنا كل متمتع صدقهم وكل لا يمكن الوجود وكل شريك الباري نال قضيت
 ذهنية لا يمكن ان يكون حقيقة ولا خارجية لعدم امكان وجود افراد موضوعها في الخارج وحيث ان يقال ان كل ما صدق عليه في
 الذهن انه متمتع او لا يمكن في الخارج فيصدق عليه في الذهن انه معدوم ولا موجود في الخارج فان قلت القضية الذهنية
 لا يكون الحكم فيها على الافراد الذهنية فما يصدق عليه في الذهن انه متمتع في الخارج يكون لا محالة موجودا في الذهن والالام
 يمكن الحكم فيها على الافراد الذهنية والموجود في الذهن يمكن الوجود لا متمتع فكيف يحصل المتمتع بصفة المتنازع في الذهن كيف
 يقال لا شريك الباري فانه يمكن لوجوده في الذهن واحتياجه اليه والباري تعالى موجود بذاته لا يحتاج في وجوده الى شيء اصلا
 قلت الحصول في الذهن عام سواء كان بذاته او بطله وظل الشيء لا يكون ساء ولا لاصلا وان كان حاكيا له عما يكون فيه قائما مقامه

له قوله هو نقيض الخ ولتفصله في مثال يتنقض الامر وهو اننا اذا قلنا كل انسان حيوان بحسب الحقيقة يكون معناه كل الوجود كان انسانا فهو بحيث لو وجد كان حيوانا
 فان كان هذا القول ثابلا لالتمتعات ايضا يكون الانسان الذي هو ليس بحيوان داخل في موضوعها فانه فرد من الالتمتعات ايضا فيصدق بعض الانسان ليس بحيوان
 وهو نقيض كل انسان حيوان فانهم محمد عبد الحق السهرافوري فطانه تعالى عنه

فالمستنعى المحال في الدين ليس هو ما صلاية بل فله والحكم عليه ليس عليه في الاصل بل على اصله بواسطة كونه الظل متحد مع الاصل اتحادا كاملا لا يكون الظل مطابقا للاصل وبهذا التناول يكون المتع بالذات كل ما قابل قوله وذلك لان السلب رفع الازجاسب الا اى الحكم السلبى ليس الارتفاع الحكم الايجابى والحكم الايجابى يقتضى وجود الموضوع فالحكم السلبى ايضا يكون مقتضى لوجوده لانه حكم ايضا وهذا انما هو مع قطع النظر عن التحقق والصدق واما من حيث التحقق والصدق فالموجبة تقتضى وجود الموضوع لا السالبة لان مفاد القضية السالبة انتفاء المحمول عن الموضوع وانتفاءه يمكن بوجود الموضوع وعدم المحمول وبعدم الموضوع لوجوب انتفاء المحال بانتفاء المحل فيكون السالبة صادقة لعدم الموضوع ايضا قوله والفرق بين هذين الوجودين انهما كانا الموجبة كلاهما تعصيان وجود الموضوع في الجملة اى من حيث ان الايجاب والسلب كانا مع قطع النظر عن التحقق والصدق قاصحين الى توضيح الفرق بينهما حاصل ما قلنا في بيان الفرق ان الوجود الذى هو مقتضى الحكم ليس الا عين الحكم باعتبار ضرورة تصور المحكوم عليه واما الوجود الذى يقتضيه تحقق هذا الحكم وصدقه فهو قد يكون ذهنا وقد يكون خارجا وقد يكون دافعا وقد يكون في ساحة واحدة فواعم وفي السالبة ليس الا الاول فافترقا وقيل ان بينهما فرق آخر هو ان الوجود الاول في الموجبة يكون فهنا في نفس الامر وفي السالبة يجوز ان يكون فرضيا مثل قولنا شريك الباري ليس بوجود وانت تعلم ان وجود الموضوع في الموجبة ايضا لا يجب ان يكون محققا في نفس الامر فيحتاج الدين الى دليل شيل المحقق والمقدر كما تقول شريك الباري ممنوع وان قلت انه بمعنى ليس بوجود وليس يمكن قلت فعلى هذا يرجع السالبة المذكورة ايضا الى الموجبة لان قولنا شريك الباري ليس بوجود بمعنى قولنا شريك الباري معدوم قوله وان كانت النسبة متصورة بين من اى من الموضوع والمحمول فان النسبة معنى رابط بين الطرفين وتعلق بها لا باحدهما فقط الا ان المحمول وصف والموضوع ذات وكل وصف يضاف الى الموصوف ويكون قائما به فوجب ضافة النسبة الى المحمول دون الموضوع والا يلزم ان يكون التثبات قائما بالوصف وهو باطل قوله يرد المجموع قضية واحدة مركبة اخرى واحدة في الصورة ومركبة في المعنى من الايجاب والسلب وان كان السلب سلب كيفية النسبة لا النسبة الايجابية السابقة نفسها فان قولنا كل كاتب متحرك الا صاحب مادام كاتبنا لا دائما لا يرتفع الا لا دوام فيه نفس الايجاب سبيل دوامه فيكون الايجاب السابق قائما بالسلب دوامه ايضا قائما فلا يرد بقول المحقق اذا حكمت بايجاب المحمول للموضوع او لا ثم حكمت بينهما بسلبه سلب نفسه بل سلب كيفية اى الدوام او الضرورة وغيرهما قال سوا كانت بالايجاب او بالسلب لا بد لها من كيفية في نفس الامر اى كل نسبة ايجابية او سلبية لاحالة تكون متكيفة بنحو من اتحادها في الواقع مثلا واقلنا الانسان ناطق بالضرورة فنية الناطق الى الانسان كما انها موجودة في اللفظ والعبارة كذلك ثابتة في الواقع في مرتبة المحكى عنه لان تعلقها ذاتي مع قطع النظر عن اعتبار المعبر وفرض الفارض فيكون ثبوته له بالضرورة واقلنا الانسان كاتب

١٥ قوله ليس عليه آه لان عمل الممتنع ليس بممتنع كمن يريد عليه ان الظل الذي فرضه تلك الممتنع انما هو في فرضك لاني الاصل لان الممتنع لا يمكن ان يكون له ظل بل يحصل لك في الذهن من مفهومه انما هو حكمه لمفهومه ومفهوم الممتنع ليس بممتنع بل يمكن فلا يكون بمؤثرا للممتنع بل يمكن لان وجود الظل لا يكون الابد وجود الاصل فهو معنى عليه فيكون مقتضا اصله والا لا يكون بمؤثرا له ١٦ ابوالحسن محمد بن عبد الرحمن السهارقوري عماد الدين قال في ١٥ قوله مقتضا آه حاصل هذا القول بان الاليجاب والسبب لهما حالان احدهما من حيث انهما مكان مع قطع النظر عن التحقق والصدق وثانيهما من حيث تحققهما في الصور الاولى يقتضيه السابك وجود الموضوع لا الثانيه اي من حيث اعتبار مفهومهما لان الحكم يقتضيه وجود الحكم عليه قال ١٧ محمد بن عبد الرحمن السهارقوري

بالفعل فبعض النسبة ليست بواقعة في نفس الامر كذلك فتكون لا بالضرورة فالحاصل ان كيفية الشيء تكون متعلقة بتلك
الكيفية اثباتها في نفس الامر تسمى مادة القضية لانها اصل حال نسبة القضية في الواقع واللفظ الدال عليها تسمى جهة القضية الملاحظة
والقضية موجهة ورابعة لكونها ذات اربع اجزاء وحكم العقل بانها متكينة بكيفية كذا في المعقولة تسمى جهة القضية المعقولة فان قلت
ان كانت جهة القضية مادل على الكيفية النفس الامر فثبوتها في نفس الامر يكون لاننا فلان يكون الموجهة كاذبة اصلا والا لا يكون
جهة القضية دالة على الكيفية النفس الامر قلت دلالة جهة القضية في مرتبة الحكاية عن نفس الامر لا تستلزم صدقها في نفس الامر
بل لانكون الدلالة الالهي ان يفهم منها هكذا اعم من ان يكون في الواقع ايضا كذا ام لا فتكون الموجهة صادقة او كاذبة **قوله**
وانما قلنا لا بعبارة مستقلة انما يعني قولنا هذا في بيان القضية المركبة انما هو لاخراج ما فيه الحكم السلبى بعد الايجاب بعبارة مستقلة
فانه لا يحد قضية واحدة مركبة بل قضيتين مستقلتين فان قلت الضرورة والدوام هتان والضرورة المطلقة تستلزم الدوام فيكون
القضية الواحدة مركبة من جتين فصح ان يكون مركبة بهذا الاعتبار قلت الكلام في المركبة المعطلة المذكورة لاني كل مركبة باى
وجه كان على ان الضرورة المطلقة وان تستلزم الدوام لكن الدوام ليس في اللفظ ولله حكم العقل به في المعنى ايضا لعدم الالتفات
اليه وان كان لازما **قوله** منها بسيطة يعني ان القضايا الموجهة ثلثة عشر قضية فالبسائط ست والمركبات سبع وحصرها فيما لم يذكر
العاوة بالبحث عنها وعن احكامها لا غيرها والا فباستار اخذ الضرورة ازلية وذاتية ووصفية وقيمة معينة او غير معينة واخذ الدوام
كذلك واخذ الثبوت بالفعل مطلقا وفي وقت واعتبار التركيب منها تزييد على هذا كثيرا والمراد بالبسيطة ما يكون فيها ايجاب
فقط او سلب فقط وبالمركبة ما تركب حقيقة من الايجاب والسلب معا والاول كما يقال كل انسان حيوان بالضرورة او لاشئ
من الانسان بفرس بالضرورة والثاني كقولنا كل كاتب متحرك الاصلح مادام كاتب لا دال على مركبة من شروط عامة موجبة
ومطلقة عامة سالبة وهي لاشئ من الكاتب بمتحرك الاصلح بالفعل وهي مفهومة من الادوام فان قلت قولنا كل انسان كاتب بالامكان استغناء
مركبة ولا تركيب فيها بحسب اللفظ من الايجاب والسلب قلت المراد من التركيب في المركبات ما يكون بحسب الحقيقة والمعنى
والقضية المقتدة بالامكان الخاص مركبة من الايجاب والسلب بحسب المعنى فتكون مركبة **قوله** قد عرفت ان النسب الاربع
تتحقق بين القضايا الخمسة المقصود منه دفع دخل مقدر وهو ان النسب الاربع المذكورة في الكلمات انا هي باعتبار صدق الكل وحمل على
الافراد والقضايا لا تحمل على شئ لانها مشتركة على النسبة والنسبة معنى حرنى في غير مستقلة والمحول لا يكون الاستقلال فكيف يتحقق
نسبة من النسب المذكورة فيها وحاصل الدفع ان النسب المذكورة في القضايا انا هي باعتبار تحققها وصدقها في الواقع لا باعتبار
حاصلها على شئ **قوله** حاصله ان الشروط اذا اعتبرت بشرط الوصف المحصول ان المعبر في المعنى الاول للشروط العامة ضرورة
نسبة المحول الى ذات الموضوع بشرط اتصافه بالوصف العوائى فيكون للوصف دخل في ثبوت الضرورة فان الموضوع في
قولنا كل كاتب متحرك الاصلح بالضرورة مادام كاتب وان كان ذات الكاتب لكنه ليس بموضوع له بالا تصافه بوصف الكتابة
قوله على ان الضرورة جواب آخر حاصله ان معنى التركيب على وجه التركيب في اللفظ وانت تعلم ان اصل الجواب ان المراد من المركبة هي التي مركبة من الايجاب

والسلب لا بعبارة مستقلة والضرورة وان تستلزم الدائم لكن الدائم يكون مطلقا في الايجاب فلا تركيب فيه من الايجاب والسلب فالجواب هو الاول ويمكن ان يقال
ان مطلق التمتع مع قطع النظر عن الايجاب والسلب مطلقا فهو بهذا ان الضرورة من افراد الدوام وليس المتعدد في المقدم الكلي وان تعدد افرادها فافهم ١٢ منفسر

فيكون الموضوع الذات مع الوصف ويكون منشأ المحمول مجموعها لا يقال ان تحرك الاصابع ثابت لذات المتحرك فقط بل
 بوجه الذي هو مفهوم الكاتب فلا يصح ما قال المحقق من ان الحكم عليه مجموع الذات والوصف لأن ضرورة ثبوت تحرك
 الاصابع له انما هي بوجه هذا الوصف فهو حادثة موجبة لها واخلت في منشأ انتزاع هذا المحمول بالضرورة وان كان المحمول ثابتا لذاته
 فقط فلهذا فيقال الحكم عليه مجموع الذات والوصف والمعتبر في المعنى الثاني لما ضرورة في النسبة ما دام الوصف له قاعدا
 الوصف فيه من حيث انه ظرف للضرورة لا من حيث انه شرط لما فيكون نسبة المحمول حينئذ الى ذات الموضوع فقط أي بلا دخل
 الوصف العنواني ويكون منشأ الانتزاع في هذا المعنى ذات الموضوع بلا شرط اتصافه بوصف الكتابة فيلزم كذب القضية
 بهذا المعنى الثاني لان تحرك الاصابع ليس بضروري لذات الكاتب في اوقات نبوت الكتابة له ايضا فان الكتابة في
 نفسها ليست بضرورية لذات الكاتب في زمان كتابته فكيف يكون ثابتا له في زماننا قوله فظهر ان النسبة بين معنى الشرط
 بوجه الموضوع من وجه لوجدها في الافراق ومادة الاجتماع ففي قولنا كل كاتب حيوان بالضرورة ما دام كاتبنا يصدق
 المعنى الاول لها دون الثاني وفي قولنا كل كاتب حيوان بالضرورة ما دام كاتبنا يصدق المعنى الثاني دون الاول لانه لا دخل
 للوصف العنواني فيه في ثبوت الحيوانية لذات الكاتب فان الحيوان ذاتي له وضرورة ثبوت الذاتيات لذات ضرورة ذاتية
 وفي قولنا كل منصف مظلم بالضرورة ما دام منصفه محتاج لان الانخفاف ضروري للظلم في وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس
 قال الظلام ثابت للظلم يكون ثابتا له مع وصف الانخفاف بضرورة ثبوت الانخفاف له في هذا الوقت وعدم جواز انفكاكه عنه فيه
 فثبت الظلم في هذا الوقت لا يخلو عن الذات وضرورة ثبوت الوصف والجميع مستلزم للمحمول لان وصف الانخفاف لانهم له فيه
 والاطلام لازم للانخفاف ومستلزم المستلزم الشيء مستلزم له قطعا والحال ان مادة الاجتماع فيما اذا كان الوصف العنواني ضروريا
 لذات الموضوع في زمان ثبوته كمال الانخفاف المذكور ومادة افراق المعنى الاول عن الثاني فيما اذا كان المحمول ضروريا
 للذات بشرط الوصف المفارق كما في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع الخ ومادة افراق المعنى الثاني عن الاول في مادة لضرورة
 الذاتية التي يكون الوصف العنواني وصفا مفارقا عن الذات من غير شرط كما في قولنا كل كاتب انسان او حيوان فان ثبوت
 الانسانية او الحيوانية ضروري له ما دام الوصف بدون شرطية قوله اعلم ان الشرطية العامة يمكن تقييدها بالضرورة الذاتية الخ
 يعني ان ضرورة ثبوت المحمول للموضوع ما دام الوصف او بشرط الوصف لا يقتضي ضرورة ذاتية فيجوز تقييد الشرطية العامة
 بالضرورة الذاتية لعدم منافاتها لكن لا يعتبر في الفن فلهذا لم ينفذوا واما بالضرورة الوصفية فهي في حكم الشرطية العامة لوجود
 الضرورية الوصفية فيها قوله لا يقال قد يكون المناقاة بين المفهومين في الصدق على ذات واحدة اه لما قال الشارح
 (بل ليس مرادهم بالمناقاة في الصدق الا عدم الاجتماع في الوجود) ورو عليه عدم الاجتماع في الوجود مطلق شامل

المراد بالضرورة في الوجود

له قوله ليس بضروري انه اذا انذرت الشرطية بالمعنى الاول فهو ضروري لذات الكاتب لان الكتابة شرط فيها وعلية موجبة للتحرك واخذت مع ذات الكاتب في
 عدم الترتيب وبتحقق لحدال ضروري من جهة واحدة التامة والايضا فكذاك لعلول عن التامة وهو باطل فيكون تحرك الاصابع ضروريا في هذا المعنى وتكون القضية
 ما دونه لا تامة وبتبين الذي بهذا البيان بين معينين للضرورة فانه لا محذور في المسار فتوري عقاده عنه قوله ليس بضروري من لوازم الذات والملازم
 استنادا بضرورة بافضل من انكاد ان الكتابة ليست ثابتة في الملك والوصف مع الذات فيكون حكما فخره عدم الفصل بالضرورة بل هو الاحسان محمد عبد الحق

لمعنى عدم الاجتماع في الحمل والصدق كما في قولنا هذا الشيء ادا واحد او كثير وحاصل الجواب ان هذه القضية عليه هذا الاعتبار
 وشبهه بالمنفصلة وليست بمنفصلة فان المعبر في المنفصلة عدم الاجتماع في التحقق كما مر في بيان نسب القضايا الموجبة
 لان الصدق على شيء لا يصح في القضية لكون النسبة داخلية فيها وهي معنى حرفي هذه القضية على وجهين لانه ان لمزيد بها المناقاة
 بين مفهوم الواحد والكثير في الصدق والحمل فالقضية لا تكون الاحاطة مركبة من موضوع واحد ومحمولين على تبديل الترويدون
 اريد بها المناقاة بين هذا واحد وهذا كثير اى بين القضيتين ويقدر الموضوع في القضية الثانية فالقضية منفصلة باعتبار ارادة
 المناقاة في التحقق لانه الصدق والحمل على شيء فان قلت ان اللازم في الصورة الاولى ايضا منع جمع وهو حكم مانعة
 الجمع فتكون منفصلة قلت ليس مطلق منع الجمع من احكام المنفصلة بل منع الجمع في التحقق لا في الصدق على
 شيء وهذا منع جمع في الصدق فلا يكون مانعة لجمع التي هي قسم من المنفصلة فانهم **قوله** وانما اعتبر مكان الاجتماع مع المقدم
 اى اعتبر مكان اجتماع الامور مع المقدم دون اركانها في نفسها لكونها في بعض الصور متممة في نفسها ومكملة باعتبار الاجتماع
 مع المقدم كما في قولك كلما كان زيد حمارا كان جميع اوضاع المقدم كون زيدنا مقادير هو متمم في نفسه ويمكن اجتماعه
 مع المقدم اى مع فرض حمارية فانه اذا فرض زيد حمارا يكون ناهيا لاحالة وقال رئيس الحكماء ابو علي بن سينا انما لو لم يتعد باسكان
 الاجتماع مع المقدم بل نعم حتى يتناول الامور التي ياتي في لزوم في المتصلة اللزومية والخلو في المنفصلة فلا تصدق كلية اصلا
 لانه اذا فرض المقدم مع عدم التالي او مع عدم لزوم التالي لا يستلزم المقدم التالي والاي لزم اجتماع التقيضين اى لزوم التالي
 وحده في المتصلة ولا ياتي في المقدم التالي في المنفصلة الخاتمة **قوله** فان قلت التناقض قد يجري في المفردات وقع دخل
 وهو ان يقيض كل شيء رفعه فقيض زيد لازيد قطعاً وصح التناقض في المفردات ايضا فلا يكون التعريف جاساً واما قيل ان
 التصورات لا تناقض لها فنفى التناقض بمعنى التناقض في التحقق والصدق لانه اذا اعتبر صدق زيد على شيء يكون قطعية
 لا مفردا كما تقول هذا زيد فقيضه هذا ليس بزيد فيكون تناقضاً باعتبار النسبة الايجابية والسلبية فالتناقض بهذا المعنى يخص
 بالقضيتين وحاصل الدفع ان المراد هنا تناقض القضايا لان المقصود بيان احكامها والتعريف باعتبارها لا مطلقاً **قوله** فيه
 مناقشة اه لما قال يقيض كل شيء رفعه وروا عليه ان الايجاب والسلب يقيضان مع ان السلب رفع الايجاب والايجاب
 ليس برفع السلب بل رفعه سلب السلب وسلب السلب وان كان مستلزماً للايجاب لان نفى النفي اثبات لكنه مفهوم آخر
 فان سلب السلب لا يتعقل الا بتعقل السلب الذي اضيف اليه والايجاب لا يلاحظ فيه مفهوم السلب اصلاً فضلاً عن التوقف
 عليه واجواب ان المراد من الرفع في تعريف النقيض اعسم من الرفع حقيقة وحكماً فالايجاب في حكم سلب السلب تحققاً

هذا
 هو
 المقصود

١٥ قوله مناقاة بين اه اى يكون حركت الترويد بين المفردات المحولين لابين القضيتين ولا يحد الموضوع بان يقال هذا واحد او هذا كثير ابو الحسن محمد بن يحيى
 ١٦ والتعريف اى المقصود من تعريف التناقض هنا تناقض القضايا فلا يصح في خروج تناقض المفردات لكنه لا ينافي عموم قواعد الفن والحمل في الجواب ان
 المفردات لا يشترط فيها الحمل والصدق على شيء والالم يمكن مفردات بل قضايا او تناقض في المفردات لا يتصور الا باعتبارها على شيء فان التقيض على شيء
 هذا الشيء فهو يتصور في المفردات ايضا لكن التناقض في المفردات لا يكون الا بمعنى انه لا يصدق على شيء ما حذره ولا يزيد لاجتماع التقيضين فالنقيض عام لكون
 في المفرد ايضا عدم اعتبار الصدق فيه لكن تناقض لا يكون الا بين القضيتين فلهذا خصص التعريف بالقضيتين قال ابو الحسن السهارنفوري معنى هذه

وان كان مغايراً للمفهوم **قوله** نسبة اليمينية المكنة الى المشروطة العامة كمنية المكنة الى الضرورية يعني ان النقيض الصريح للموجبة
 بحكم ان نقيض كل شيء رفعه رفع هذه الموجبة لكنه قد يكون كيفية اخرى كما ان قولنا بعض الحيوان انسان بالضرورة ضرورية مطلقة
 حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع مادام ذات الموضوع موجوداً فقيضها الصريح المكنة العامة اذ فيها سلب الضرورة من
 الجانب المقابل فلهذا تلك اليمينية المكنة نقيض للمشروطة العامة لان المشروطة العامة تحكم فيها بالضرورة الوصفية واليمينية المكنة سلبت فيها
 الضرورة الوصفية من الجانب المخالف فتولدت كل كاتب متحرك الاصالح بالضرورة مادام كاتباً فقيضه بعض الكاتب ليس متحرك
 الاصالح بالامكان العام حين هو كاتب لكن هذا انما يتم حين اخذ المشروطة العامة بمعنى الضرورة الوصفية مادام الوصف لا بشرط
 الوصف لان اليمينية المكنة على هذا لا تكون قضيضاً لما في مادة لا يكون للوصف مدخل فيها لكنه بما جُمعاً فيها كما تقول كل كاتب
 حيوان بالضرورة بشرط كونه كاتباً فانه كاذب لان حيوانية الكاتب ليست مشروطة بكتابته وكذلك نقيضه راي بعض الكاتب
 ليس بحيوان بالامكان حين هو كاتب كاذب لان الامكان هو سلب الضرورة من الجانب المخالف اي عدم ضرورة حيوانية
 الكاتب حين هو كاتب وهو باطل واجتماعاً في الكذب يوجب عدم تناقضهما لان النقيضان للبحثان ولا يرتفعان **قوله** كما ان
 العكس المستوي انما هو عكس المستوي ميبان احدهما المعنى المصدرى وهو تبديل الطرفين اي الموضوع والمحمول في الحملية والمقدم
 والتالي في الشرطية وثانيهما القضية الحاصلة بعد هذا التبديل وكل من يدين المعنيين اصطلاحاً ولا يتوهم من تعينه بالاستوى وضافته الى
 النقيض ان له معنى ما مشتركاً بينهما فانه ليس له معنى مشتركاً اصطلاحاً اصلاً بل قيد المستوي لبيان اصل حاله لان الاستواء هو الموافقة
 وهو موافق لاصله في الطرفين بخلاف عكس النقيض فانه يؤخذ فيه نقيضاً او نقيض احدهما كما سيأتي قال فوجرت العادة بتعليم العكس
 يعني لما كان بعض المسائل عكسية والكل اشرف من البعض في لانه ازيد قدم بيان عكسها وايضاً يصح وقوعها كبرى للشكل الاول ويتوقف بيان
 عكس بعض الموجبات على عكس السوالب ايضاً **قوله** والا لا يمكن صدق نقيضه مع صدق العكس مع صدق الاصل لازماً ولا يلزم
 نقيضه لا متناع ارتفاع النقيضين فاذا قلنا لا شيء من الانسان بفرس يصدق لاشيء من الفرس بانسان ولا يصدق نقيضه وهو
 بعض الفرس انسان ونقيضه مع الاصل فنقول بعض الفرس انسان ولا شيء من الانسان بفرس ينتج بعض الفرس ليس بفرس وهو
 محال لا استلزامه سلب الشيء عن نفسه فان قلت قولك صدق العكس مع الاصل ضروري ولا يصدق نقيضه غير صادق لان
 نقيض الضرورية هو المكنة فلا يلزم الا امکان صدق النقيض والممكن لا يلزم وقوعه فكيف يثبت مع الاصل وينتج هذا المحال قلت
 الممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال فلا يلزم فرض وقوعه محال لا يكون ممكناً قائل **قوله** على ما هو مذموب الغارابي اعلم
 ان مذموب الغارابي اتصاف ذات الموضوع بالوصف الخواني بالامكان العام لكن المراد بالامكان عنده هو الامكان بالنفس

قوله لا يلزم وقوعه اي رفع الضرورة هو الامكان لا يمكنه الوقوع فلا يلزم صدق نقيضه لا يصح منه مع الاصل ولا يلزم ايضاً سلب الشيء عن نفسه لكنه
 خالفه وسقط لا ينتج النتائج اليها لا سلطان نقيض الضرورية هو المكنة فيكون صادقة لا محالة ولا يلزم ارتفاع النقيضين ونقيضه مع الاصل ينتج نتيجة باطلة
 مثلاً اذا قلنا لا شيء من الانسان بفرس بالضرورة لصدق لا شيء من الفرس بانسان بالضرورة ولا يصدق بعض
 الفرس انسان بالامكان العام فانه ضمه مع الاصل وقلنا بعض الفرس انسان بالامكان العام ولا شيء من الانسان بفرس بالضرورة ينتج بعض الفرس ليس
 بفرس بالامكان وهو باطل بالبداهة لصدق بعض الفرس بفرس بالضرورة ولا يلزم سلب الشيء عن نفسه ١٢ محمد عبد الحق السهارفوري مخفي عنه

نقد القياس

البيان

الامر اي لا يكون مفهوم الموضوع في ذاته أيثا عن الصدق وان امتنع باعتبار لحاظ الواقع ونظر الى الدليل قوله وذلك لان
 مقاصد العلوم المدونة ان المقصود من العلوم التصديقات ^{المعقولة} بما لها ولما كان التصديق لا بد له من التصور حتى يسهل
 التصور ايضا لكن البحث عنه انما هو كونه مبدأ له لاس من حيث انه مقصود بالذات فالمقصود بالذات ليس الا التصديق والمنطق للبحث
 عن التصديق ايضا لاس من حيث الاتصال وموصل التصديق بالجهول القياس والاستقراء والتشبيه لكن العدة منها القياس فكان
 القياس اعلى المطالب واقصى المآرب **قوله** وهذا الخ يمكن ان يكون خطأ لكل واحد منهما. لان قال المصنف في تعريف القياس
 وهو قول مولف من قضايا متى سلمت لزوم عنها قول آخر مثال لكل واحد من قسمي القياس اي المعقول والمسموع لان القول
 والقضايا اعم من الاسو المعقولة والملفوظة فيندرج فيه القياس الملفوظ والمعقول لكن القول الذي هو لازم فيها لا يراو بالالمعقول
 لان السلف بالنتيجة غير لازم فيها. قال قوله متى سلمت اشارة الى ان تلك القضايا الخ اي قول المصنف متى سلمت مثبته
 انه لا يجب ان تكون تلك القضايا حجة ثابتة في نفس الامر بل هي شاملة للصادقة والكاذبة والحقة والباطلة بان تكون بحيث
 لو سلمت لزوم عنها قول آخر مثلاً قولنا كل انسان فرس وكل فرس صايل مركب من قضايا لو سلمت لزوم عنها كل انسان صايل
 وان كانت كاذبة في نفسها وانما قال بكذا ليشمل التعريف القياس البرهاني والجدلي والخطابي والوفاطائي والتعري ولو كان
 شرط القياس كونه مركبا من القضايا الحقة لمخرج من كثير من اقسامه كما هو ظاهر ثم اعلم انه قال بعضهم ان لزوم قول آخر على
 نوعين اما بحسب التحقق في الخارج واما بحسب العلم اي التحقق في الذهن فاللزوم الهنا انما هو بحسب العلم لان التصديق
 بالمتدئين على الهيئة الكذائية يجب التصديق بالنتيجة لا تحققها تحقق النتيجة لعدم لزوم تحقق طرف القضية فكيف تحققها وتحقق
 النتيجة. لكن لا يخفى عليك انه قال في تعريف القياس متى سلمت الخ باداة الشرط واداة الشرط مثل المحقق والمقدور ولا يلزم
 التحقق في نفس الامر بل على تقدير تسليم مقدس القياس يعني لو لم تحقق تلك القضايا في نفس الامر لم تحقق النتيجة في نفس الامر
 ويلزم ايضا تحققه بحسب العلم فان التصديق بقضايا القياس يوجب التصديق بالنتيجة لكن انحصار عليه غير مسلم قال قوله فاجب
 من النظر منع انحصار الخ اي النظر الذي وقع في الموضوعات من اجزاء العلوم بان المراد منه اما التصديق بالموضوعية فهو
 ليس من اجزاء العلوم كما هو ظاهر واما تصور الموضوع فهو من المبادي فلا يكون اجزاء العلوم مثله وحاصل الجواب ان انحصار في
 بدين الاحتمالين غير صحيح بل خبرية من العلم باعتبار التصديق بوجوده لا موضوعية وهو احتمال ثالث لكن الشيخ الرئيس صرح
 بان التصديق بوجود الموضوع من المبادي التصديقية حيث قال ووضع وجوده من جملة مبادي الصنعة التي تسمى اصولا موضوعية
 انتهى فلا يكون على هذا ايضا جزءا من العلم. وهذا اخر ما اردو تحريره هذا العبد الجاني محمد بن سعد المعروف بجلال الدين الدواني
 جعل الله آخره على التصور بذاته والتصديق الكامل باحكام وآياته ومنه التوفيق وهو نعم الرقيق في الدنيا والآخرة وصلى الله
 تعالى على خير خلقه محمد المصطفى وآله المحبته واصحابه اجمعين الى يوم الدين آمين

خاتمة طبع الحاشية للدواني على حاشية القطبي للسيد الشريف بجران

الحمد لله المتعالم والصلوة والسلام على رسوله محمد افضل الانام والواصفاء العظام اما بعد فطوني وبشرى ايها الطالبين
الغائبين في سجاد العلوم لآلى الدقائق والشائقين المولعين بحصول الاسرار والسحائق ان قد حصل الفراغ بعونه تعالى وحسن
توفيقه عن تعجيل الحاشية التي كتبت الاسن عن وصف كمالها ومارت العقول في اظهار شذرة من حناها للمحقق الكمال الجليل
والفاضل النبيل محمد بن سعد الشهير بجمال الدين الدواني على حاشية القطبي للسيد الشريف بجران رح التي طبعته سابقا في
المطبع اليوسفي في بلدة ككنو لكن بقتة انوارا بعد في الظلمات ولم ينكشف جماله اليوسفي عن تحت ايجب الساترات ولم يالو
جهدا لكن لم يستطيعوا على رفع الاتار من اغاظها الكثيرة العائقات لكونها مملوءة بالافاظ المسمومة فصارت كاصلا مسمومة
فوقع طبعا السابق مستنكر الطبايح والافهام مستغفرا عند اولى الاحلام وخفي مقاصدا في ظلام فوقها ظلام وقدا قرءوا في
خاتمة طبعا بانهم لم يظفروا الا على شدة منها خربة بالية قرطاسها كالهن النفوش التي لم يفهم من نقوشها المنقوش ووقعوا في
بيضا وميضا وجلا ما كالمقول عنه بالاضطراب فكيف تروى ظما الطلبة وكيف تكون مطرح نظر المهره ولا شك انها كانت
كالعلق المضمون والدر المكنون حاوية لدر المطالب العالي التي انما هي نالية فاسوا واستهواوا وتشبهوا بزيل الكرم العالي
البحر ذي المرتب العالي والمفاخر السنية وانحصا كل البسمة صاحب المكارم الخفية والجلية الاكرم الامجد المولوي محمد عبد الواحد
ملك المطبع المجتبي في الدهوى فصرف همه العالي في طلب نسخة صحيحة عن الاغلاط صافية ولا فادة وقائعا وافية وامر لانصر
بذا الامر ذا اللبس الذي هو احقر الخلق ابو الانسان محمد عبد الحق الساهر فقوى عفا الله تعالى فشررت عن ساق احمد
وتصدت ايجد فوجدت فان من جدود وسعيت وبالغت في تصحيحها وتحييتها وتنقيتها عن الاغلاط المضدة للمطالب
المانعة عن فهم ما فيها من المأرب في الآن جارت كالعروس المتجلية على منص الطروس المتحلية بعقود لآلى الحاشي
المنزلة عن حسن وجهها الغواشي التي حارت فيها العيون النواظر ووقف ما يمين يديها الناظر للطائف بيانها المعجب و
شرائف جواهرها التي لمعها مطرب

كتاب لوتاما ضربه لاصبح وهو ذو صريح فاني لا يتجمل وفيه معنى تذكرنا بمحنة المسيح -

وكانت هذه الحاشية مفقودة واحصت التي طبعت سابقا منها طيلة ناقصة الى البحث الاول من المقدمة فقط ومعهذا مملوءة
من الاغلاط كما مر والآن طبعته باصرار الطلبة في هذا المطبع المجتبي الواقع في بلدة دلي كالمه مستحكمة الاساس حاوية
لمباحث التصورات والتصديقات الى بحث القياس فطبعته الآن مطبوعة الطبايح الاولى الاباب بفضل رب
الارباب وكانت مطبوعة السابق قتلنا ونقصنا كالاسم بلا معنى قليلة البجدوى وان كان ضرب المثل (الفضل للاول)

لکن اکثر المکمل ہو الا فضل و بعض کثر بفضل الاول کتبنا الامجد الاشمل علیہ صلوات اللہ علیہ و قد وقع الاختتام فی شہر جمادی الاولی فی سنۃ خمس عشر ہذا الف و ثلاث مائۃ من الحجۃ النبویۃ علیہ الف صلوات و سلام ثم ہا بری نفسی ان الانسان یساق النیان فارجو الصومن الخللان وان ہذا ما وفق لی من الملک العلم فہذا الحمد والثناء اولاد آخر الکلام والصلوۃ والسلام علی رسولہ الذی ہو لجانا فی آخر الایام وآلہ واصحابہ الکرام۔

مختصر فرست کتب نہ تجارت مطبع مجتہبی تہلی

نام کتاب	قیمت	نام کتاب	قیمت	نام کتاب	قیمت	نام کتاب	قیمت
حاشیہ میرزا بدیع جلال	۱۰	مجموعہ حاشیہ تراجم میرزا بدیع	۱۰	الدیوان مولفہ مولوی	۱۰	رشید الدین خان صاحب اور	۱۰
مولوی فہرست کتب حاشیہ	۱۰	قلیب مع حاشیہ قلام بیگ	۱۰	قواعد فقہی صاحب دیوبندی	۱۰	شیخ الادیب احمد بن محمد الشاکر	۱۰
شرح سلم محمد حاشیہ حاشیہ	۱۰	مبادی الحکمۃ مجتہبی تہلی	۱۰	شرح بھی شل دیوان جاسہ کے ہو	۱۰	ایمنی صاحب فقہ ایمنی کے ہو	۱۰
مولوی عبدالمصطفیٰ	۱۰	کا دور سالہ مولفہ مولوی	۱۰	ایضاً کاغذ و لکھنؤ	۱۰	مکاتیب میں جو ایک مدرسہ تک	۱۰
کاغذ و لکھنؤ	۱۰	نیز احمد خان صاحب	۱۰	التعلیقات علی سنی المسلمات	۱۰	ایک سے دو ستر کو باجمعی	۱۰
شرح میرزا بدیع جلال	۱۰	ایضاً بقلم خنی	۱۰	شرح سببہ ملکہ حال اللہ	۱۰	زبان میں لکھنؤ میں حاصل تھا	۱۰
شرح لکھنؤ میں خنی	۱۰	میرزا غوجی حاشیہ حاشیہ	۱۰	مولوی ذوالفقار علی صاحب	۱۰	مطبوعہ مجتہبی	۱۰
شرح لکھنؤ میں خنی	۱۰	مقیدہ مولوی محمد فضل حق صاحب	۱۰	دیوبندی مجتہبی	۱۰	مراسلات بغدادی	۱۰
شرح لکھنؤ میں خنی	۱۰	رام پوری	۱۰	ایضاً کاغذ و لکھنؤ	۱۰	مجتہبی تہلی انشا علم ادب میں مولوی	۱۰
شرح سلم محمد حاشیہ	۱۰	اککا فی محل ایضاً غوجی مع	۱۰	ایضاً کاغذ و لکھنؤ	۱۰	طلباء کے لیے سب سے نیا	۱۰
عبدالمصطفیٰ	۱۰	میرزا غوجی حاشیہ مجتہبی	۱۰	حکایات الصالحین محل	۱۰	مقیدہ بھی لکھی ہے درسیں	۱۰
و منہیات حاشیہ مجتہبی کاغذ و لکھنؤ	۱۰	ایضاً غوجی مع شرح لکھنؤ	۱۰	لغات اللہ سومہ علی طالبین	۱۰	داخل ہونی چاہیے۔	۱۰
شمس من قلی مجتہبی	۱۰	بر حاشیہ مولانا قلی احمد حاشیہ	۱۰	مطبوعہ مجتہبی	۱۰	فقہ ایمنی عربیہ محل	۱۰
شمس باز غوجی حاشیہ	۱۰	یک روزی مجتہبی	۱۰	حل المسلمات لکھنؤ	۱۰	اخبار بل لکھنؤ مجتہبی	۱۰
صدرہ غوجی مولوی	۱۰	بدیع الافشار محل لکھنؤ	۱۰	یہ شرح سببہ ملکہ بہان اردو	۱۰	ایضاً ولایتی کاغذ	۱۰
کمال اقول حاشیہ حاشیہ جدید	۱۰	مجتہبی	۱۰	مقیدہ الطالبین مجتہبی	۱۰	اقتراح مجتہبی مستخدم	۱۰
مطبوعہ مجتہبی	۱۰	تہذیب الدراسہ شرح دیوان	۱۰	چھوٹی چھوٹی محل حکایات	۱۰	جلال الدین سیوطی مصنف سے	۱۰
قطبی شرح شمس حاشیہ حاشیہ	۱۰	عاشق مولفہ مولوی ذوالفقار	۱۰	عربی زبان میں لکھی ہیں	۱۰	کیا تجب خیر کام کہلے کاموں	۱۰
جدیدہ و قدیمہ تاریخ مجتہبی	۱۰	علی صاحب دیوبندی نے کہا	۱۰	مقامات حریری مجتہبی	۱۰	نور کو اصول فقہ کے قواعد پر لکھا	۱۰
ایضاً کاغذ و لکھنؤ	۱۰	ہے۔ اصل شعر خط مع علی ہے	۱۰	اس کے حاشیہ پر دو محل چٹا کے	۱۰	نور کو اصول فقہ کے قواعد پر لکھا	۱۰
مجموعہ منطق	۱۰	اور اس کے نیچے محل لکھنؤ	۱۰	کے ہیں ایک فارسی زبان میں تاکر	۱۰	نور کو اصول فقہ کے قواعد پر لکھا	۱۰
مرقاۃ حاشیہ حاشیہ جدید	۱۰	محاورات عربی زبان میں اور	۱۰	طالب اس کے مطالب پر لکھی ہیں	۱۰	نور کو اصول فقہ کے قواعد پر لکھا	۱۰
مجتہبی	۱۰	اس کے بعد اسی شعر کا ترجمہ	۱۰	خور کر کے اور دوسرا عربی	۱۰	نور کو اصول فقہ کے قواعد پر لکھا	۱۰
میرزا بدیع حاشیہ حاشیہ جدید	۱۰	آسان اور مطلب خیر اردو میں	۱۰	زبان میں محل طور پر تاکر طالب	۱۰	نور کو اصول فقہ کے قواعد پر لکھا	۱۰
و قدیمہ مجتہبی	۱۰	لکھا ہے۔ گویا ہر شعر کی دو شرح	۱۰	علم کو زبان عربی سے ہی	۱۰	نور کو اصول فقہ کے قواعد پر لکھا	۱۰
ایضاً کاغذ و لکھنؤ	۱۰	میں ایک عربی اور دوسری	۱۰	مناسبت رہے اور اچھی طرح	۱۰	نور کو اصول فقہ کے قواعد پر لکھا	۱۰
ایضاً کاغذ و لکھنؤ	۱۰	اردو۔ مجتہبی	۱۰	سمجھ ہی لے	۱۰	نور کو اصول فقہ کے قواعد پر لکھا	۱۰
میرزا بدیع جلال	۱۰	ایضاً کاغذ و لکھنؤ	۱۰	مکاتیب رشیدی	۱۰	نور کو اصول فقہ کے قواعد پر لکھا	۱۰
مطبوعہ مرقنوی	۱۰	تہذیب الیمان فی شرح	۱۰	اس میں امام الیمان والمانی	۱۰	نور کو اصول فقہ کے قواعد پر لکھا	۱۰

